

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد
30-29-28 ربيع الاول 1437 / 10-9-8 يناير 2016





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	16
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	18
حقوق الإنسان فى العالم	30



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

البهكلي: حقوق الإنسان ترصد كل القضايا وتتابع الشكاوى

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 28 ربيع أول 1437 هـ - 8 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/653112>

علي خواجي - صيبا

كد مدير فرع جمعية حقوق الإنسان بجازان أحمد بن يحيى البهكلي في لقائه مع القيادات التعليمية بصيبا أمس أن الجمعية ترصد كل القضايا التي تحدث حتى لو لم تصل عنها شكوى، مؤكداً على أهمية توفير الأمن للطلاب داخل المدرسة وأثناء انتظارهم لأهاليهم بعد انتهاء اليوم الدراسي، مشيراً إلى حادثة سقوط عارضة المرمى على أحد الطلاب ووفاته. وأكد البهكلي أن جمعية حقوق الإنسان تتابع العديد من القضايا التربوية وما يتعلق بحياة الإنسان ومنها سير العملية التعليمية في المناطق الجبلية، والنقل الطلابي، والحوادث المفجعة للمعلمات، ومبررات النقل لذوي الظروف الخاصة والمباني المدرسية المتهاكلة ومستوى جودة المقاصف المدرسية، ومتابعة المرشدين الطلابيين لحالات العنف التي يتعرض لها الطلاب والطالبات من خلال الآثار التي تشاهد على أجسادهم لأنهم صمام الأمان، والتعامل مع الطلاب أصحاب المعاملات. وأضاف: أن الجمعية شددت على ضرورة أخذ الاحتياطات من أجل ألا يحدث أي مكروه لأي طالب.



الوعي القانوني يبدأ بثقافة الاستعانة بمحام

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 28 ربيع أول 1437 هـ - 8 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=248541&CategoryID=3

جدة: مشاعل العمري

رغم كل المجهودات الحالية في رفع مستوى التوعية القانونية إلا أن وجود محام مطلب مهم لتيسير القضايا وتوجيهها إلى الطريق الصحيح، وهو ما يفتقده كثير من المترافعين، إما لجهلهم بأهمية العودة إلى أهل الاختصاص، أو لعدم قدرتهم المادية، رغم وجود كثير من القنوات التي يمكنهم من خلالها توكيل محام، أو الحصول على الاستشارات القانونية. نشر الوعي بالحقوق يرى الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، خالد الفاخري، أهمية رفع مستوى الوعي بالحقوق حتى يعي الأفراد بما لهم أو عليهم قبل كل شيء، ويقول: إن "العاملين في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كوادر متخصصة في القانون، لذلك نقدم المشورة لكل من يلجأ إلينا بعد دراسة القضية وموقفها القانوني، وقد نكلف أحداً ليترافع عن مظلوم بسبب ظروفه المادية، أو لتعقيد قضيته"، مشيراً إلى أن الهدف الأساسي للجمعية دعم حقوق الإنسان، ويندرج تحت ذلك الدعم القضائي. وأضاف، أن "هناك مسؤولية تقع على عاتق كل من له علاقة بالمجال القانوني لنشر التوعية من خلال كل القنوات المتاحة، وتخصيص جزء من أوقاتهم لخدمة المجتمع بتقديم الاستشارات المجانية. وأوضح الفاخري أن "العديد من المحامين بدؤوا يقدمون خدماتهم التطوعية عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، حتى لا يخسر أي شخص بسبب جهله بالقوانين والأنظمة، وأنا شخصياً أطلقت وسماً على موقع تويتر أستقبل فيه التساؤلات وأقدم به الاستشارات بقدر المستطاع".

لائحة جديدة للمعونة القضائية
طالب المحامي والمستشار القانوني الدكتور أسامة القحطاني بأن "تلتزم الدولة بمساعدة المتهمين في جميع الجرائم بإحضار محامين لهم في حال لم تكن لديهم القدرة على ذلك، وذلك وفقا لبرنامج المعونة القضائية لدى وزارة العدل".
وأضاف: أن "هناك مشروع لائحة جديدة حول المعونة القضائية ما زال يدرس، وربما تشمل الجرائم الجنائية، ويُفترض أن تحدد لذلك حدود وشروط كما هو معمول به دوليا، ففي عدد من الدول المتقدمة توفر الدولة محاميا لمن لا يملك القدرة المالية بعد التأكد من ذلك في القضايا الجنائية، وأعتقد بأن وزارة العدل اطلعت على نماذج متعددة وستستفيد منها".
وعبر الدكتور القحطاني عن أمنيته في أن يتطور تقديم الاستشارات والترافع بشكل تطوعي من قبل المحامين، وقال إن: "هناك كثيرا من المحامين يتطوعون لخدمة بعض المترافعين ذوي الحاجة، وفي كثير من الدول تقوم هيئات وجمعيات المحامين بتوفير برامج دعم قانوني تطوعي، مثل تقديم الاستشارات بساعات محددة، وإرشاد المحتاجين قانونيا، إضافة إلى وجود قنوات متعددة للاستشارة القانونية لدينا، مثل هيئة حقوق الإنسان، وبعض الجمعيات الخيرية التي تقدم المشورة في القضايا الأسرية مثل مركز مودة الاجتماعي وغيره".
وأكد أن "المحامي المتدرب يمكن أن يستفيد من القضايا التي يتطوع بها، كونها تحتسب له رصيدا في حال صدر حكم وفيه إشارة لاسمه، وذلك عندما يتقدم للحصول على رخصة المحاماة لذلك قد تكون حافزا لهم".

لا غنى عن المحامي
حول أهمية وجود المحامي في القضايا قال المحامي خالد أبو راشد: إن "وجود وعي بالثقافة القانونية لا يغني عن توكيل محام يكون أدرى بالقانون، وقد يختصر كثيرا على المترافع، لأنه مختص درس القانون وكل ما له علاقة به من أنظمة وغيرها"، مشيرا إلى أن من حق الشخص أن يباشر قضيته بنفسه، لكن استشارة المحامي ضرورية، خصوصا فيما يختص بالمحاكم المختصة وصياغة اللوائح.

توكيل دفاع للمتهم
أكد المتحدث الرسمي لوزارة العدل منصور القفاري لـ "الوطن" أن "النظام يتيح للمتهم في الجرائم الكبيرة أن يطلب من وزارة العدل أن توكّل له محاميا، وذلك بموجب المادة 139 من نظام الإجراءات الجزائية"، وأضاف "يشمل ذلك الجرائم الجنائية، منها جرائم الإرهاب".



الوعي القانوني يبدأ بثقافة الاستعانة بمحام

المصدر: جريدة أخبار 24 الجمعة 28 ربيع أول 1437هـ - 8 يناير 2016م
<http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/258121>

رغم كل المجهودات الحالية في رفع مستوى التوعية القانونية إلا أن وجود محام مطلب مهم لتيسير القضايا وتوجيهها إلى الطريق الصحيح، وهو ما يفقده كثير من المترافعين، إما لجهلهم بأهمية العودة إلى أهل الاختصاص، أو لعدم قدرتهم المادية، رغم وجود كثير من القنوات التي يمكنهم من خلالها توكيل محام، أو الحصول على الاستشارات القانونية. نشر الوعي بالحقوق

يرى الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، خالد الفاخري، أهمية رفع مستوى الوعي بالحقوق حتى يعي الأفراد بما لهم أو عليهم قبل كل شيء، ويقول: إن "العاملين في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كوادر متخصصة في القانون، لذلك نقدم المشورة لكل من يلجأ إلينا بعد دراسة القضية وموقفها القانوني، وقد نكلف أحدا ليترافع عن مظلوم بسبب ظروفه المادية، أو لتعقيد قضيته"، مشيرا إلى أن الهدف الأساسي للجمعية دعم حقوق الإنسان، ويندرج تحت ذلك الدعم القضائي. وأضاف، أن "هناك مسؤولية تقع على عاتق كل من له علاقة بالمجال القانوني لنشر التوعية من خلال كل القنوات المتاحة، وتخصيص جزء من أوقاتهم لخدمة المجتمع بتقديم الاستشارات المجانية.

وأوضح الفاخري أن "العديد من المحامين بدؤوا يقدمون خدماتهم التطوعية عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، حتى لا يخسر أي شخص بسبب جهله بالقوانين والأنظمة، وأنا شخصيا أطلقت وسما على موقع تويتر أستقبل فيه التساؤلات وأقدم به الاستشارات بقدر المستطاع".

لائحة جديدة للمعونة القضائية

طالب المحامي والمستشار القانوني الدكتور أسامة القحطاني بأن "تلتزم الدولة بمساعدة المتهمين في جميع الجرائم بإحضار محامين لهم في حال لم تكن لديهم القدرة على ذلك، وذلك وفقا لبرنامج المعونة القضائية لدى وزارة العدل". وأضاف: أن "هناك مشروع لائحة جديدة حول المعونة القضائية ما زال يدرس، وربما تشمل الجرائم الجنائية، ويُفترض أن تحدد لذلك حدود وشروط كما هو معمول به دوليا، ففي عدد من الدول المتقدمة توفر الدولة محاميا لمن لا يملك القدرة المالية بعد التأكد من ذلك في القضايا الجنائية، وأعتقد بأن وزارة العدل اطلعت على نماذج متعددة وستستفيد منها". وعبر الدكتور القحطاني عن أمنيته في أن يتطور تقديم الاستشارات والترافع بشكل تطوعي من قبل المحامين، وقال إن: "هناك كثيرا من المحامين يتطوعون لخدمة بعض المترافعين ذوي الحاجة، وفي كثير من الدول تقوم هيئات وجمعيات المحامين بتوفير برامج دعم قانوني تطوعي، مثل تقديم الاستشارات بساعات محددة، وإرشاد المحتاجين قانونيا، إضافة إلى وجود قنوات متعددة للاستشارة القانونية لدينا، مثل هيئة حقوق الإنسان، وبعض الجمعيات الخيرية التي تقدم المشورة في القضايا الأسرية مثل مركز مودة الاجتماعي وغيره".

وأكد أن "المحامي المتدرب يمكن أن يستفيد من القضايا التي يتطوع بها، كونها تحتسب له رصيда في حال صدر حكم وفيه إشارة لاسمه، وذلك عندما يتقدم للحصول على رخصة المحاماة لذلك قد تكون حافزا لهم".

لا غنى عن المحامي

حول أهمية وجود المحامي في القضايا قال المحامي خالد أبو راشد: إن "وجود وعي بالثقافة القانونية لا يغني عن توكيل محام يكون أدرى بالقانون، وقد يختصر كثيرا على المترافع، لأنه مختص درس القانون وكل ما له علاقة به من أنظمة وغيرها"، مشيرا إلى أن من حق الشخص أن يباشر قضيته بنفسه، لكن استشارة المحامي ضرورية، خصوصا فيما يختص بالمحاكم المختصة وصياغة اللوائح.

توكيل دفاع للمتهم

أكد المتحدث الرسمي لوزارة العدل منصور القفاري لـ "الوطن" أن "النظام يتيح للمتهم في الجرائم الكبيرة أن يطلب من وزارة العدل أن توكل له محاميا، وذلك بموجب المادة 139 من نظام الإجراءات الجزائية"، وأضاف "يشمل ذلك الجرائم الجنائية، منها جرائم الإرهاب".



أثر تطبيق حدود الله وأحكام الشريعة الإسلامية على تحقيق الأمن.. حقائق وشواهد وثوابت ومبادئ تفعلها وتحكمها وتطبقها دولة التوحيد

المصدر: جريدة الرياض السبت 29 ربيع أول 1437 هـ - 9 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1117793>

كتبه معالي الشيخ أ. د. سليمان بن عبدالله بن حمود أبا الخيل
الحمد لله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.. أما بعد:
فإن الشريعة الإسلامية جاءت بحفظ الدماء المعصومة، ووجوب صيانتها، وعدم الاعتداء عليها، وتحريم سفكها وإراقتها، قال الله تعالى: {وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (68) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا [الفرقان: 68، 69]، وقال تعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا [النساء: 93]، وفي صحيح البخاري (6862) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ، مَا لَمْ يُصِْبْ دَمًا حَرَامًا»، وفي صحيح البخاري (6863) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: «إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الْأُمُورِ، الَّتِي لَا مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْفَعَ

نَفْسُهُ فِيهَا، سَفَكَ الدَّمَ الحَرَامَ بغيرِ جَلِّه»، وفي صحيح البخاري (2766)، وصحيح مسلم (89) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ»، وفي صحيح البخاري (6871) وصحيح مسلم (88) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " أَكْبَرُ الْكِبَايِرِ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ، - أَوْ قَالَ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ - "، وفي صحيح البخاري (6873) وصحيح مسلم (1709) عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «إِنِّي مِنَ النَّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَزْنِيَ، وَلَا نَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَلَا نَنْتَهَبَ، وَلَا نَعْصِيَ، بِالْجَنَّةِ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ»، وفي صحيح البخاري (3166) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَاحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا تَوَجَّدَ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»، وغيرها من الأدلة فهي كثيرة جدًا.

بل وإن من عظم خطر سفك الدماء أنها أول ما يقضى فيها بين الناس يوم القيامة ففي صحيح البخاري (6864) وصحيح مسلم (1678) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ» وأيضًا فإن من عظم خطر سفك الدماء أن الشريعة تنبأت ممن حمل السلاح على المسلمين ففي صحيح البخاري (6874) وصحيح مسلم (98) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا».

المملكة قامت على أساس من الشريعة الإسلامية.. والشريعة تنبأت ممن حمل السلاح على المسلمين
سار الملك عبدالعزيز رحمه الله في حكمه لهذه البلاد المباركة على كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتطبيق شرع الله بين العباد، وفي جميع شؤون الدولة، وكذا من جاء بعده من أبنائه الملوك الميامين خادم الحرمين: «سنظل بحول الله وقوته متمسكين بالنهج القويم، الذي سارت عليه هذه الدولة منذ تأسيسها ولن نحيد عنه أبدًا، فدستورنا هو كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم»
الملك سلمان رعاه الله: «لقد قامت دعائم هذه الدولة على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة»
الشيخ ابن باز رحمه الله: «هذه الدولة السعودية دولة مباركة نصر الله بها الحق ونصر بها الدين وجمع بها الكلمة وقضى بها على أسباب الفساد وأمن الله بها البلاد»

كل هذا وغيره كثير يدل على حرمة الدماء المعصومة وعدم التعدي عليها أو التعرض لها.
بل أبلغ من ذلك فقد جاءت الشريعة الإسلامية بحفظ الضرورات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال، المبنى حفظها وجودًا في جلب المصالح وتكثيرها؛ فكل طاعة ترجع إليها، وعدمًا في درء المفاسد وتقليلها؛ فكل مخالفة خارجة عنها.

بل جاءت الشريعة أيضًا بحفظ الحاجيات والتحسينيات، فقد جاءت الشريعة الإسلامية بكل خير وهدى وصلاح، ونهت عن كل شر وفساد وضلال. قال الشاطبي في الموافقات (3 / 338): الشريعة مبنية على حفظ الضروريات والحاجيات والتحسينيات. أه

والشريعة الإسلامية مبنية على العدل والقسط، بل هو مما أمر الله به في جميع الشرائع.
يقول الله سبحانه: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ [النحل: 90]} فالله سبحانه كتب على نفسه منة منه وتفضلاً أنه لا يظلم أحداً، وحرّم ذلك على نفسه، وحرّمه على عباده، فقال في الحديث القدسي كما في صحيح مسلم (2577) من حديث أبي ذر الغفاري: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا».

وأمر بالعدل والقسط في جميع المعاملات، وأداء الحقوق المتنوعة بين الناس، ونهى عن الظلم في الدماء والأموال والأعراض والحقوق كلها، ومن ذلك حقوق الرّاعي والرّعية؛ فإنّ التعامل يكون منطلقاً من هذه القيمة الأساس التي يترتب على مراعاتها إقامة الحقوق، وإشاعة الطمأنينة والسعادة، والتلاحم والترابط، والمحبة والألفة.

ويجب أن نعلم أنّ العدل في الإسلام معنى شمولي، ينتظم العدل في معاملة الخالق، والعدل في معاملة المخلوق، ويشمل العدل في القول، والعدل في الفعل والعمل، بل حتى في المشاعر والأحاسيس، ولهذا يقول الله سبحانه: {وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ [الأنعام: 152]}.

يقول الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله في كتابه الدين الإسلامي يحل جميع المشاكل ضمن مجموعة مؤلفاته، قسم الثقافة الإسلامية (376/1): «والعدل وضع كل شيء في موضعه، والله سبحانه حكّم عدل لا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها، لا يضع شيئاً في غير موضعه، بل إنما يضعه في موضع يناسبه، وتقضيه الحكمة والعدل؛ فلا يفرق بين متمثلين، ولا يسوّي بين مختلفين، ولذلك لا يمكن صلاح أمور الناس في معاشهم ومعادهم إلا بالعدل والقسط الذي هو روح الدين وقوامه».

ولقد قامت هذه البلاد المباركة المملكة العربية السعودية على أساس من الشريعة الإسلامية التي أوجبت العدل والقسط في جميع أعمالها وتعاملاتها وعلاقاتها وأحوالها؛ يشهد بهذا القريب والبعيد، والعدو والصديق، فقد أنشأت واعتمدت محاكم شرعية، وعيّنت قضاة يحكمون بين الناس فيما تنازعوا فيه، وأخذت على عاتقها نصر المظلوم وإعطاء حقه، وردع الظالم وزجره وإقامة الحد عليه، ونشر العدل بين الناس جميعاً حكماً ومحكوماً.

يقول الملك عبدالعزيز : في خطاب له:

«أنتم رؤساء البلاد وقادة الأمة وكبرائها أدري بما يحسون به وما يشعرون، فيجب عليكم أن ترفعوا إليّ كل ما تتظلمون منه، وترشدوني إذا رأيتموني ضللت عن طريق الحق، وإذا لم تفعلوا ذلك فأنتم المسؤولون، إنني أطلب منكم ومن غيركم أن من رأى مني شيئاً مخالفاً فليوضحه لي ويُرشدني إلى طريق الحق، ولكن كما قال عمر بن الخطاب لمن أراد أن ينصح: «فليكن بيني وبينك»، فوالله إذا رأيت الحق أتبعه؛ لأنني مسترشد ولست مستكشفاً، ومن رأى شيئاً وكتمه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

أما المظلمة التي تصلني فإنني لا أتركها، بل أبحثها وأحقق فيها، والتي لا تصلني فالذنب فيها على من رأى وكتّم، وإذا علمت به فسيكون جزاؤه عندي أعظم من جزاء غيره».

وكان الملك عبدالعزيز رحمه الله يكرّر دائماً قوله: «لا يدوم الملك بدون عدالة»

ويوصي الملك عبدالعزيز رحمه الله وليّ عهده الملك سعوداً رحمه الله فيقول:

«عليك أن تجد وتجتهد في النظر في شؤون الذين سيوليك الله أمرهم بالنصح سرّاً وعلانية، والعدل في المحبّ والمبغض، وتحكيم الشريعة في الدقيق والجليل، والقيام بخدمتها باطناً وظاهراً، وينبغي ألا تأخذك في الله لومة لائم».

معالي الشيخ أ. د. سليمان بن عبدالله بن حمود أبا الخيل

ويقول: «إنني خادم هذه البلاد العربية لنصرة هذا الدين، خادم الرعية، إن الملك لله وحده، وما نحن إلا الخدم لرعائنا، فإذا لم ننصف ضعيفهم ونأخذ على ضالهم، وننصح لهم ونسهر على مصالحهم.. نكون قد خننا الأمانة المودعة إلينا».

ويقول في رسالة بعثها إلى مختلف مناطق المملكة:

«وأوجدنا في كلّ محلّ شخصاً سواء أنه من أولادنا أو من خدامنا، وأمرناه بالعدل بين الناس، وتحكيم الشريعة، وردع الظالم، ونصرة المظلوم.

وتفهمون أنه لأجل موجب الفطرة التي فطر الله عليها الناس وجعلها طبيعة لهم من ظلم النفس أو التعدي، سواء أنه من الأمراء أو المأمورين، ولكن كما جاء في الأثر: إنّ الله يزغ بالسلطان ما لا يزغ بالقرآن».

ونرى الملك عبدالعزيز رحمه الله يبحث الناس على رفع مظالمهم إلى الأمراء من أبنائه أو غيرهم فيقول:

«وكلّ من له مظلمة أو شيء من الأمور التي تلحق في دين أو دنيا، وأبدى لأولادنا المذكورين فقد وصل إلى خير، وإن شاء الله أنهم يقومون بالواجب، وأيضاً الأمراء والنواب الصغار الذين في المحلات إذا تباعد الإنسان محلّ أولادنا وأراد أن يُبدي لهم الأمر يخلصونه إن شاء الله على الوجه المشروع، لكن جُل مقصودنا كشف الحقيقة ورفع المظلمة؛ لأننا إن شاء الله ننصف المظلوم من الظالم».

ويقول رحمه الله أيضاً في رسالة وجهها إلى طلبة العلم وغيرهم:

«أوصيكم ونفسي بتقوى الله تعالى، والأخذ على يد السفهاء، فإن كانوا ظالمين نصرتهم بالأخذ على أيديهم، وإن كانوا مظلومين جعلتم الشريعة حكماً، والولاية تساعدكم على ذلك».

يقول الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله:

«لقد كانت أبوابنا مفتوحة منذ عهد والدي المؤسس وأبنائه إلى اليوم، وتعليماتنا واضحة للمسؤولين في الدولة بالاستماع إلى كلّ شكوى، والتحقّق منها حتى لا يحال بين المواطن وبين حقه لضعفه، وللتأكيد على العلاقة الوثيقة بين المسؤولين والمواطنين».

وأوضح الملك سلمان في أول كلمة له، عقب توليه حكم البلاد: "سنظل بحول الله وقوته متمسكين بالنهج القويم، الذي سارت عليه هذه الدولة منذ تأسيسها على يد الملك المؤسس عبدالعزيز - رحمه الله -، وعلى أيدي أبنائه من بعده - رحمهم الله -، ولن نحيد عنه أبداً، فدستورنا هو كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم".

وفي كلمة له أخرى حفظه الله تعالى قال: "لقد قامت دعائم هذه الدولة، على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة، وإن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فابناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية". وأضاف حفظه الله: "أيها الإخوة والأخوات.. إن القضاء

في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين. وحرصاً من الدولة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أنشأت هيئة حقوق الإنسان، بهدف تعزيز حماية الحقوق، وأكدنا على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية معها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة".

وذكر الشواهد في هذا يطول جداً، وما تقدم يدل دلالة تامة على حرص هذه الحكومة المباركة من أول قيامها إلى يومنا هذا على تحقيق العدل ونشره وإنصاف المظلوم من الظالم، وردع أهل الفساد والشر والزيغ والعناد بسلطان الشرع، وسيف الحكم الذي لا يخرج عن مبادئ الدين الحق.

ولذلك فإن المملكة العربية السعودية بثوابتها وأسسها وقواعدها التي قامت عليها والمبادئ والأصول التي تنطلق منها تعمل على نشر كل خير وفضل وتعاون على البر والتقوى، وما يجمع القلوب ويؤلفها، ويلم الشمل ويرأب الصدع، ويحذر ويحارب كل فساد وإفساد وإرهاب وتطرف وغلو وجفاء وإفراط وتفریط، أيًا كان نوعه ومهما كان جنسه أو المنادي به من الداخل أو الخارج.

وإن مما يحمد لولاة أمر هذه البلاد المباركة تنفيذ حدود الله، وأحكام الشريعة الإسلامية، أخذاً بما أمرهم الله به من ذلك، فالحدود أسوار منيعة، وعقوبات زاجرة من التعدي على الدين والأنفس والأعراض والعقول والأموال، وغيرها مما يحتاجه الناس.

وقد أمر وشدد رسول الله صلى الله عليه وسلم بإقامة الحدود، حتى يحرص لولاة أمور المسلمين على إقامتها وتنفيذها، وتطبيقها على الرعية، وعدم التهاون أو الاستخفاف بها فضلاً عن تركها أو استبدالها بغيرها من الأحكام البشرية الأرضية الوضعية، فقد أخرج البخاري (4304)، ومسلم (1688) عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ، فَقَالُوا: مَنْ يَكْلُمُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَتَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَلَّمَهُ فِيهَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «أَتَسْتَعْفُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟»، فَقَالَ لَهُ أَسَامَةُ: اسْتَغْفِرْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَمَّا كَانَ الْعَشِيُّ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاخْتَطَبَ، فَأَتْنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»، ثُمَّ أَمَرَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقُطِعَتْ يَدُهَا. وفي صحيح ابن حبان (4397) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِقَامَةُ حَدٍّ بَارِئٌ، خَيْرٌ لَأَهْلِهَا مِنْ مَطَرِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا"، ففي هذا الحديث أن إقامة الحد خير من المطر أربعين يوماً، ومن المعلوم أن المطر والغيث لمدة أربعين يوماً خيره ونفعه بإذن الله عام يشمل البلاد والعباد، لما فيه من البركة والنفع، وإقامة حد واحد خير من هذا الإمطار لما فيه من حفظ الأنفس والأعراض والأموال وغيرها من الضرورات والحاجيات والتحسينيات، فبركة نفع إقامة الحدود تعم الأرض، وتصلح الناس، وتجلب الخير والأمن والأمان.

وإن المملكة العربية السعودية، بلد التوحيد والسنة، كانت وما زالت والله الحمد والفضل والمنة قائمة على الأصلين العظيمين: كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فمنذ نشأت الدولة السعودية الأولى على يد الإمام محمد بن سعود عندما تعاهد واتفق مع شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله تعالى، ثم الدولة الثانية على يد الإمام تركي بن عبد الله رحمه الله، ثم الدولة الثالثة على يد الإمام الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود رحمه الله، وهي تنهل من معنيهما الصافي وتشرب وتغرف من منبعهما الزلال، وتطبق شرع الله وحدوده وأحكامه، وتسير على منهج أهل السنة والجماعة، ذلك المنهج الواضح الذي لا لبس فيه ولا اعوجاج، لأنه منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصحابته الكرام، ومن تبعهم من التابعين وأئمة الإسلام.

وما ذاك إلا لأنها مملكة شرعية، ودولة سنية سلفية سنية، قامت منذ نشأتها على تلك الأسس والضوابط الشرعية، التي طبقتها وما زالت بحمد الله تطبيقها وتقوم بها على منهج رصين، ودستور متين، مستمد من الوحيين الكريمين وما كان عليه سلف هذه الأمة، ذلك المنهج المعصوم، والطريق المستقيم، الذي من تمسك به هُدي وكُفي، كيف لا؟! وهو منهج رباني، شرعه الله لعباده، وأمرهم بالسير عليه.

وقد قامت هذه الدولة المباركة على تحكيم الشريعة الإسلامية، وتطبيقها، والأخذ بها، والعدل بين الناس، فالمساس بها، والنيل منها، والتعرض لها بسوء منكرٍ وخطيئة، بل قال سماحة الشيخ الإمام عبدالعزيز ابن باز رحمه الله كما هو مسجل في شريط بعنوان "أهداف الحملات الإعلامية ضد حكام وعلماء بلاد الحرمين": (العداء لهذه الدولة عداء للحق، عداء للتوحيد، أي دولة تقوم بالتوحيد الآن.. من يدعو إلى التوحيد الآن ويحكم شريعة الله ويهدم القبور التي تعبد من دون الله؟ من؟ أين هم؟ أين الدولة التي تقوم بهذه الشريعة؟ غير هذه الدولة).

وقال أيضاً في مجموع فتاواه (98/9): (هذه الدولة السعودية دولة مباركة نصر الله بها الحق، ونصر بها الدين، وجمع بها الكلمة، وقضى بها على أسباب الفساد وأمن الله بها البلاد، وحصل بها من النعم العظيمة ما لا يحصى إلا الله، وليست معصومة، وليست كاملة، كل فيه نقص، فالواجب التعاون معها على إكمال النقص، وعلى إزالة النقص، وعلى سد الخلل بالتناصح والتواصي بالحق والمكاتبة الصالحة، والزيارة الصالحة، لا بنشر الشر والكذب، ولا بنقل ما يقال من الباطل). وقال أيضاً في مجموع فتاواه (184/7): (والعقيدة السلفية هي العقيدة التي دعا إليها الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وهي عقيدة السلف، وهي عقيدة الدولة السعودية، وحقيقتها التمسك بالكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة في العقيدة والأحكام حسبما دل عليه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وما درج عليه الصحابة رضي الله عنهم وأتباعهم بإحسان).

وقال أيضاً في مجموع فتاواه (379/1): (ومن أقوى أسباب نجاح هذه الدعوة أن هيا الله لها حكماً آمنوا بها ونصروها وآزروا دعائها، ذلكم هم الحكام من آل سعود بدءاً من الإمام المجاهد محمد بن سعود رحمه الله مؤسس الدولة السعودية ثم أبنائه وأحفاده من بعده).

وقال أيضاً في مجموع فتاواه (380/1): (وجود دولة تؤمن بهذه الدعوة وتطبق أحكامها تطبيقاً صافياً نقياً في جميع أحوال الناس في العقائد والأحكام والعادات والحدود والاقتصاد وغير ذلك مما جعل بعض المؤرخين لهذه الدعوة يقول: إن التاريخ الإسلامي بعد عهد الرسالة والراشدين لم يشهد التزاماً تاماً بأحكام الإسلام كما شهدته الجزيرة العربية في ظل الدولة السعودية التي أيدت هذه الدعوة ودافعت عنها، ولا تزال هذه البلاد والحمد لله تنعم بثمرات هذه الدعوة أمناً واستقراراً ورغداً في العيش وبعداً عن البدع والخرافات التي أضرت بكثير من البلاد الإسلامية حيث انتشرت فيها، والمملكة العربية السعودية حكماً وعلماء يهتمهم أمر المسلمين في العالم كله، ويحرصون على نشر الإسلام في ربوع الدنيا لتتعم بما تنعم به هذه البلاد). أه

وإن المتأمل والمدقق في الأصول والأسس والمبادئ التي قامت عليها بلادنا المملكة العربية السعودية منذ أن أسسها ووحدها الإمام الملك الصالح العادل عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله وغفر له على التوحيد وإخلاص العباد لله عز وجل، والانطلاق من نصوص الكتاب والسنة، وما كان عليه سلف هذه الأمة، يرى أنها دولة أصيلة معاصرة، تتطرق في كل معاملاتها وتعاملاتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية مما جاء فيهما من الحق والعدل والرحمة والبر والفضل، وما فهمه علماء الأمة منهما، يدل على ذلك ويشهد عليه حقائق وأرقام ووقائع وحوادث لا يمكن أن نأتي عليها في مثل هذا المقال، وإنما هي إشارات وتنبهات تفيد وتكفي عن التحويلات.

وإن من الضروريات للعباد والبلاد، لتصلح الأحوال، وتستقيم الأمور، ويأمن الناس على عقولهم، وحياتهم، وأعراضهم، وسائر أمورهم يكمن في تطبيق شريعة عليهم وبينهم، فإن الله خلق الخلق، وهو سبحانه أعلم بما يصلح أحوالهم فأنزل الله شريعته على رسوله صلى الله عليه وسلم لتكون حكماً على عبادهم، ومنهاجاً لهم، فلا تصلح حياتهم بدونها، ولا يوجد حل لمشكلاتهم وخصوماتهم أنفع وأصلح من هذه الشريعة الغراء.

ولقد سار الملك عبدالعزيز رحمه الله في حكمه لهذه البلاد المباركة على كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتطبيق شرع الله بين العباد، وفي جميع شؤون الدولة، وكذا من جاء بعده من أبنائه الملوك الميامين، الملك سعود، والملك فيصل، والملك خالد، والملك فهد، والملك عبدالله رحمهم الله جميعاً، إلى وقت خدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وفقه الله وسدده ونصر به الحق وأعلاه، وهم قائمون بذلك لا يحيدون عنه ولا يتزعجون. يقول الملك عبدالعزيز رحمه الله مبيناً سير الحكومة على وفق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأنه لا عز لها إلا بذلك: «لا عز لنا ولا نصر إلا بالتمسك بشريعة الإسلام».

ويقول: إني مسافر إلى حرم الله ليسط أحكام الشريعة وتأييدها.

ويقول: لن يكون بعد اليوم سلطان إلا للشرع الذي يجب أن تطأطي جميع الرؤوس له.

ويقول: لسنا ملوكاً مستبدين، ولا حكاماً شخصيين، بل نحن في بلادنا مقيدون بأحكام الشرع، ورأي أهل الحل والعقد.

ويقول رحمه الله: «أما نحن فلا عز لنا إلا بالإسلام، ولا سلاح لنا إلا التمسك به، وإذا حافظنا عليه حافظنا على عزنا وسلاحنا، وإذا أضعنا ضيعنا أنفسنا وبؤنا بغضب من الله».

وكان يدعو كثيراً: «اللهم أعزني بالإسلام».

ويقول: «نحن عباد مستعبدون لله، ليس لنا طريقة، وليس لنا مذهب غير الدين الحنيف، وهذا كتاب الله بين أيدينا، وهذا شرع الله نتبعه، أما خوض الرجال؛ فإن كان من جهة الدين واعتراضهم عليه فالحق ما جاء في كتاب الله، والذي يكتف الحق ملعون، وكل أمر خالف الدين متروك، أما السلف الصالح، من الخلفاء الراشدين أو الأئمة الأربعة المهتدين: فإننا

نتبعهم، ومن كان عنده غير ذلك يُبَيِّنُه لنا حتى تقوم الحجة، وكل إنسان عنده نصيحة لنا من الكتاب والسنة فنحن مستعدون في جميع الأوقات».

فيا لها من أسس وقواعد ومبادئ سامية يقل أن وجود الرجال بأمثالها، وأن يحقق العظماء ما حوته من معان ومبان عزيزة وشريفة؛ وما ذاك إلا لكونها نبعت وأشرقت من نور الوحي، واستمدت من مصادره الأصلية وينابيعه الصافية الشافية، الشاملة الكاملة، ذات الأصالة والاستمرارية، والصلاحية لكل زمان ومكان وأمة.

ويقول رحمه الله: إن خطتي التي سرت، ولا أزال أسير عليها، هي إقامة الشريعة السمحة.

ويقول: ليس عندي في إقامة حدود الله هواده، ولا أقبل فيها شفاعه.

ويقول الملك فهد رحمه الله: «الإسلام أكبر نعمة أنعمها الله على الأمة واستحضار هذه الحقيقة في كل عمل مخلص هو قمة الوعي بها، ومن ثم الدفاع عن مقوماتها، ولقد أدرك والدنا الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود - رحمه الله - عظمة هذه النعمة الإلهية وعمل على تمثيلها في نفسه، فجعل الإسلام نبراساً له في كل أعماله، وحقق أهدافه السامية المتمثلة في التمسك بالعقيدة، وتطبيق الشريعة الإسلامية، والدفاع عنها ونشر الأمن، وتأسيس مجتمع موحد تسوده الأخوة والرخاء والاستقرار».

ويقول الملك فهد أيضاً رحمه الله: «إن الحكم في الدولة السعودية منذ نشأتها إسلامي يقوم بنيانه على أساس من كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم دستور حياة ومنهج حكم لا يضعف ولا ينقطع، وظلت حكمة القيادة تزعج هذا الأساس الحكيم وتحرسه بيقظتها الواعية الأمنية».

ويقول الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله مبيِّناً المقصد الأول والهدف الأسمى الذي جند له الملك عبدالعزيز رحمه الله نفسه وولده وماله: «هدف الملك عبدالعزيز هو إقامة دولة تحكم كتاب الله وسنة رسوله».

ويقول العالم الجليل، الشيخ عبدالله بن عبداللطيف: «فلما منَّ الله سبحانه على المسلمين في آخر هذه الأزمان التي اشتدت فيه غربة الدين باجتماع المسلمين، وردَّ لهم الكرة ولمَّ شعْثهم بإمام يدعوهم إلى دين الله وإلى طاعته بماله ونفسه ولسانه، وهدى الله بسبب ذلك من هدى من البادية... فالواجب علينا وعليكم معرفة هذه النعمة... فاشكروا نعمة الله عليكم بما منَّ به من إمامة إسلام، تدعوكم إليه ظاهراً وباطناً مما سمعتم وصدَّقه الفعل، من بذل المال والصلاح والقوة وإيمانه للمجاهدين؛ لأجل دينه لا لقصد سوى ذلك، يعرفه ذلك من عرفه، ولا يجده إلا منافقاً مفارق بقلبه ونيته ما اعتقده المسلمون وقاموا به».

ومن هنا يجب على الجميع من حكام ومحكومين، رجال ونساء، كبار وصغار، مواطنين ومقيمين المحافظة على عقيدة هذا البلد، ودينه، وحكامه، وعلمائه، وأهله، وأمنه وأمانه، واقتصاده، والقيام بحقوقه، وعدم التهاون في ذلك، أو التفریط والمجازفة، بل يجب على الجميع أن يكونوا يداً واحدة، وعلينا جميعاً أن نستشعر ذلك وأن يكون على بالنا ونصب أعيننا دائماً وأبداً الاجتماع والتماسك، وأن نكون صفّاً متراصاً متآلفين متعاونين متفقيين مؤتلفين في كل ما يحفظ حيض التوحيد ويحمي بيضة ديننا وبلادنا وأمننا وأماننا واستقرارنا ورغد العيش الذي نتقياً ظلاله في مملكتنا الحبيبة خلف قيادتنا الشريفة الراشدة وعلى رأسها خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، وسمو ولي ولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز حفظهم الله ووفقهم لكل خير.

ولنعلم أن هذا الاجتماع والتآلف والطمأنينة في هذا البلد المبارك لم يحصل صدفة، بل جاء بعد تعب شديد، وجهاد صادق مخلص مديد، قام به الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود طيب الله ثراه وجعل الفردوس الأعلى مأواه، ورجاله المخلصون من أبناء هذه البلاد الغالية، وقد بيّن الملك عبدالعزيز رحمه الله مدى حبه وتفانيه من أجل أمن وأمان واستقرار هذه البلاد المباركة، فقد توجه إلى الشريف خالد بن لؤي وإلى من في المجلس بقوله: اسمع يا خالد، اسمعوا يا إخوان: أنا عندي أمران لا أتهاون في شيء منهما، ولا أتوانى في القضاء على كل من يحاول النيل منهما ولو بشعرة.

الأول: كلمة التوحيد: لا إله إلا الله محمد رسول الله، اللهم صل وسلم وبارك عليه، إني والله وبالله وتالله أقدم دمي ودم أولادي وكل آل سعود فداء لهذه الكلمة، لا أضن به.

والثاني: هذا الملك الذي جمع به شمل العرب بعد التفرقة، وأعزهم بعد الذلة، وكثرهم بعد القلة، فإني كذلك لا أدخر قطرة من دمي في سبيل الذود عن حوضه.

ويقول مخاطباً أبناء وطنه بكل أمانة وإخلاص ومحبة وشفقة مقرونة بالدعائم الشرعية والصرامة في الحق، والصرامة في كبير الأمور وصغيرها، والرحمة المعهودة، والحكمة الفائقة: «تعلمون أن أفضل الأعمال كلمة حق تقال، وأن أفضل الأعمال معرفة الحق واستعماله، إنَّ رأينا واعتقادنا وأملنا في السير إلى الأمام، وفق ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، يجب أن يعمل الموظفون بما أمر الله ورسوله به دون أن يخشوا في الحق لومة لائم ولا ارتياباً.

هناك محاكم شرعية، ولجان الأمر بالمعروف وأُسست لإظهار الحق، وأنتم أيها القوم أمناء لهذا الدين ولهذا البلد الأمين، وأنتم مسؤولون عنه، وأنتم خدامه، فالأوامر التي تطبق على هذا البلد يجب أن تطبق عليكم، ولا يجوز في أية حال تطبيق الأوامر على فريق دون آخر نحن نطلب منكم:

أولاً: إقامة الصلاة في أوقاتها، ولا يجوز التخلف عنها قط.
ثانياً: اجتناب جميع المحرمات، والابتعاد عن مجالسة الأشخاص الأشرار، ومخالطتهم، وعدم الجلوس في مجالس السوء والريب.

وصفوة القول: أنه يجب عليكم اتباع أوامر الحكومة، والعمل بها شرط ألا تكون مخالفة للشرع، وما عهدنا بها أنها أصدرت أمراً يخالف الشرع قط.

ولم يقتصر على ذلك بل كان دائم التوجيه لأبنائه وأفراد شعبه إلى إخلاص النية لله، والعمل على إعلاء كلمته، ونصر دينه، والحرص على أداء الطاعات وتقوية الصلة بالله في السراء والضراء، ويتجلى هذا الأمر بالبرقية التي أبرق بها إلى ولي عهده الأمير سعود في الثامن عشر من المحرم سنة 1352هـ والتي قال فيها: «ينبغي أن تعقد نيتك على ثلاثة أمور: نية صالحة، وعزم على أن تكون حياتك، وأن يكون دينك إعلاء كلمة التوحيد، ونصر دين الله، وينبغي أن تتخذ لنفسك أوقاتاً خاصة لعبادة الله، والتضرع بين يديه في أوقات فراغك، تعبد الله في الرخاء تجده في الشدة، وعليك بالحرص على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن يكون ذلك كله على برهان وبصيرة في الأمر، وصدق في العزيمة، ولا يصلح مع الله عز وجل إلا الصدق، وإلا العمل الخفي الذي بين المرء وربّه».

فيا لها من وصاية أمرت بطاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ جمعت فأوعت، وصدقت وخلصت؛ فأنتجت وأثمرت، وحدة فريدة، وعزة عزيزة، واجتماعاً وائتلافاً واتفاقاً أساسه عقيدة التوحيد، وقاعدته منهج سلف هذه الأمة، سداه المحبة والاحترام والتقدير، ولحمته الولاء والوفاء للدين والوطن، والتعاون على البر والتقوى.

فالملك عبدالعزيز رحمه الله لم يقتصر بأمره على صغار موظفي الدولة بالسير في أعمالهم ومعاملاتهم وفق أمر الله، وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، وعدم مخالفة ذلك، بل ولا حتى كبارهم أيضاً من غير الأسرة الحاكمة، بل شمل أبناءه من الأسرة الحاكمة، بل حتى ولي عهده، فقد شمل جميع الموظفين من الكبار والصغار، وهذا يدل على تعظيمه رحمه الله لأمر الله وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، والحرص على ذلك، ومعرفته أنه لا سعادة ولا فلاح إلا باتباع أمر الله وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، وعدم مخالفة ذلك، وأن الأمن والأمان والاستقرار والطمأنينة بين الناس لا يمكن أن يتحقق بدون ذلك.

ورغم ذلك كله عانت هذه الدولة المباركة الولايات من الإرهاب والإرهابيين وأهل الفساد والشر ودعاة الفتنة الواقفين على أبواب جهنم يقدفون فيها كل من أجابهم إليها، والحوادث والوقائع والأرقام والحقائق تدل دلالة واضحة على ذلك ولا تحتاج إلى ذكر وبيان ومن هنا جاء هذا الحكم الشرعي العدلي القضائي النزيه الموضوعي الذي احتكم فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم عبر قنوات قضائية لا يمكن أن يكون للاجتهاد الفردي فيها مجال، وذلك بتنفيذ حكم القصاص والحرابة والتعزيز على سبعة وأربعين من المجرمين الإرهابيين، ومن الفئة الضالة الباغية المنحرفة التي اتخذت أساليب مدمرة وارتحلت الفكر المتطرف الغالي المفضي للتكفير والتفجير والتدمير مما راح ضحيته كثير من أبناء المسلمين وغيرهم من معصومي الدم والمال تحقيقاً لأهداف ومطامع أعداء الدين في الداخل والخارج.

ولذلك فإن تطبيق هذه الحدود والأحكام وتنفيذها بهذه الصورة المتميزة الفذة أمان لنا بإذن الله في استمرار أمننا وأماننا واستقرارنا وطمأنينتنا، وزيادة لنا في الخير والبركة؛ لأن ذلك تنفيذاً واستجابة لأمر الله، وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم في إقامة الحدود والأحكام الشرعية، وإقامتها تعظيم لله، ولأمره، ولدينه، ولشرعه، ولكتابه، ولسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهي الحياة والسعادة والفلاح والنجاح، قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بِعَدْوٍ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ (178) وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ [البقرة: 178، 179]، فسمي الله إقامة القصاص: حياة، روى الطبري في تفسيره (3 / 121) بإسناده إلى قتادة في تفسير هذه الآية قوله: جَعَلَ اللَّهُ هَذَا الْقِصَاصَ حَيَاةً وَنَكَالاً وَعِظَةً لِأَهْلِ السَّفَهَةِ وَالْجَهْلِ مِنَ النَّاسِ. وَكَمْ مِنْ رَجُلٍ قَدْ هَمَّ بِذَاهِيَةِ لَوْ لَا مَخَافَةُ الْقِصَاصِ لَوَقَعَ بِهَا، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَجَزَ بِالْقِصَاصِ بَعْضَهُمْ عَنْ بَعْضٍ. وَمَا أَمَرَ اللَّهُ بِأَمْرِ قَطٍ إِلَّا وَهُوَ أَمْرُ صَلَاحٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَا نَهَى اللَّهُ عَنْ أَمْرِ قَطٍ إِلَّا وَهُوَ أَمْرُ فُسَادٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالَّذِي يُصْلِحُ خَلْقَهُ".

وقال الطبري في تفسيرها (3 / 120): وَلَكُمْ يَا أُولِي الْعُقُولِ فِيمَا فَرَضْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْجَبْتُ لِبَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنَ الْقِصَاصِ فِي النُّفُوسِ، وَالْجَرَاحِ، وَالشَّجَاجِ مَا مَنَعَ بِهِ بَعْضُكُمْ مِنْ قَتْلِ بَعْضٍ وَقَدْغَ بَعْضُكُمْ عَنْ بَعْضٍ فَحَيْثُمْ بِذَلِكَ فَكَانَ لَكُمْ فِي حُكْمِي بَيْنَكُمْ بِذَلِكَ حَيَاةٌ.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (78/14): فَإِنَّهُمْ إِذَا تَعَادَا الْقَتْلَى وَتَقَاصُوا وَتَعَادَلُوا لَمْ يَنْقُ وَاجِدَةٌ تَطْلُبُ الْآخَرَى بِشَيْءٍ فَحَيٍّ هُوَ لَا وَحْيٍ هُوَ لَا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَقَاصُوا فَإِنَّهُمْ يَتَقَاتِلُونَ وَتَقُومُ بَيْنَهُمُ الْقِتْلَةُ الَّتِي يَمُوتُ فِيهَا

خَلَقْتُ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي فِتْنِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، إِنَّمَا تَقَعُ الْفِتْنُ لِعَدَمِ الْمَعَادَلَةِ وَالتَّنَاصُفِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ، وَإِلَّا فَمَعَ التَّعَادُلُ وَالتَّنَاصُفُ الَّذِي يَرْضَى بِهِ أُولُو الْأَلْبَابِ لَا تَبْقَى فِتْنَةٌ.

ويقول القرطبي في تفسيره (2 / 256): قَوْلُهُ تَعَالَى: "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ" هَذَا مِنَ الْكَلَامِ الْبَلِيغِ الْوَجِيزِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَمَعْنَاهُ: لَا يَقْتُلُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، رَوَاهُ سُفْيَانُ عَنْ السُّدِّيِّ عَنْ أَبِي مَالِكٍ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْقِصَاصَ إِذَا أُقِيمَ وَتَحَقَّقَ الْحُكْمُ فِيهِ أَرْدَجَرَ مَنْ يُرِيدُ قَتْلَ آخَرَ، مَخَافَةَ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ فَحَيًّا بِذَلِكَ مَعًا. وَكَانَتْ الْعَرَبُ إِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ الْآخَرَ حَمِيًّا قَبِيلًا هُمَا وَتَقَاتَلُوا، وَكَانَ ذَلِكَ دَاعِيًا إِلَى قَتْلِ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ، فَلَمَّا شَرَعَ اللَّهُ الْقِصَاصَ قَنَعَ الْكُلُّ بِهِ وَتَرَكَوا الْإِفْتِتَالَ، فَلَهُمْ فِي ذَلِكَ حَيَاةٌ. ويقول ابن كثير في تفسيره (1 / 492): وَقَوْلُهُ: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَقُولُ تَعَالَى: وَفِي شَرْعِ الْقِصَاصِ لَكُمْ - وَهُوَ قَتْلُ الْقَاتِلِ - حِكْمَةٌ عَظِيمَةٌ لَكُمْ، وَهِيَ بَقَاءُ الْمُهْجِ وَصَوْنُهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْقَاتِلُ أَنَّهُ يُقْتَلُ انْكَفَى عَنْ صَنِيعِهِ، فَكَانَ فِي ذَلِكَ حَيَاةٌ النَّفْسِ. وَفِي الْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ: الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ. فَجَاءَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي الْقُرْآنِ أَفْصَحَ، وَأَبْلَغَ، وَأَوْجَزَ.

ويقول الشيخ عبدالرحمن السعدي في تفسيره (ص 85): ثُمَّ بَيَّنَّ تَعَالَى حِكْمَتَهُ الْعَظِيمَةَ فِي مَشْرُوعِيَةِ الْقِصَاصِ فَقَالَ: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ أَي: تَحَقُّقُ ذَلِكَ الدَّمَاءِ، وَتَقَمُّعُ بِهِ الْأَشْقِيَاءِ، لِأَنَّهُ مِنْ عَرَفَ أَنَّهُ مَقْتُولٌ إِذَا قَتَلَ، لَا يَكَادُ يَصْدُرُ مِنْهُ الْقَتْلُ، وَإِذَا رَأَى الْقَاتِلَ مَقْتُولًا أُنْذِرَ بِذَلِكَ غَيْرَهُ وَانْزَجَرَ، فَلَوْ كَانَتْ عَقُوبَةُ الْقَاتِلِ غَيْرَ الْقَتْلِ، لَمْ يَحْصُلْ انْكَفَافُ الشَّرِّ، الَّذِي يَحْصُلُ بِالْقَتْلِ، وَهَكَذَا سَائِرُ الْحُدُودِ الشَّرْعِيَّةِ، فِيهَا مِنَ النَّكَايَةِ وَالْإِنْزِجَارِ، مَا يَدُلُّ عَلَى حِكْمَةِ الْحَكِيمِ الْغَفَّارِ، وَنُكْرَ "الْحَيَاةُ" لِإِفَادَةِ التَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ. وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْحُكْمُ، لَا يَعْرِفُ حَقِيقَتَهُ إِلَّا أَهْلُ الْعُقُولِ الْكَامِلَةِ وَالْأَلْبَابِ الثَّقِيلَةِ، خَصَّهُم بِالْخُطَابِ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَحِبُّ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ يَعْمَلُوا أَفْكَارَهُمْ وَعُقُولَهُمْ فِي تَدْبِيرِ مَا فِي أَحْكَامِهِ مِنَ الْحُكْمِ، وَالْمَصَالِحِ الدَّالَّةِ عَلَى كَمَالِهِ، وَكَمَالِ حِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ، وَعَدْلِهِ وَرَحْمَتِهِ الْوَاسِعَةِ، وَأَنَّ مِنْ كَانَ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ فَقَدْ اسْتَحَقَّ الْمَدْحَ بِأَنَّهُ مِنْ ذَوِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ وَجَّهَ إِلَيْهِمُ الْخُطَابَ، وَنَادَاهُمْ رَبُّ الْأَرْبَابِ، وَكَفَى بِذَلِكَ فَضْلًا وَشَرَفًا لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ. وَقَوْلُهُ: {لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} ذَلِكَ أَنَّ مَنْ عَرَفَ رَبَّهُ وَعَرَفَ مَا فِي دِينِهِ وَشَرَعِهِ مِنَ الْأَسْرَارِ الْعَظِيمَةِ وَالْحُكْمِ الْبَدِيعَةِ وَالْآيَاتِ الرَّفِيعَةِ، أُوجِبَ لَهُ ذَلِكَ أَنْ يَنْقَادَ لِأَمْرِ اللَّهِ، وَيَعْظُمَ مَعَاصِيهِ فَيَتْرَكُهَا، فَيَسْتَحَقُّ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ. أَه

قال تعالى مبيناً وجوب استيفاء الحقوق في النفس والأطراف وغيرها: {وَكُنْتُمْ عَلَيْنَهُمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ [المائدة: 45].

وينبغي أن نعلم أن تنفيذ هذه الحدود والأحكام الشرعية في هذا الوقت الراهن سيكون له ردود أفعال من أعداء الدين والدولة، من دول ومنظمات تُسمي نفسها بالدولية، وهيئات تزعم أنها تنصر وتقوم بالحقوق الإنسانية، وسيستخدمون مناهج وطرقاً فاسدة وملتوية ومأكرة للتغريب والتأثير على ضعفاء العقول والنفوس، وسفهاء الأحلام، وسيظهر أهل الأهواء والشبهات والشهوات والمرجفين والفتنانين من أجل شق عصا الطاعة، وخلق الفتنة المضلة، والأراجيف المهلكة، والفوضى العارمة، وكل هؤلاء مخالفين لأمر الله، وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم في إقامة الحدود وتنفيذها، ردعاً للظالمين والمفسدين والمتطرفين والخوارج الغالين، ففي صحيح مسلم (1852) عن عَرَفَةَ بْنِ شَرِيحٍ الْأَشْجَعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ»، وما يريد هؤلاء المجرمون الإرهابيون إلا شق عصا الطاعة، وتفريق الجماعة، وتشتت الأمة فكيف يرحمون، أو يُدافع عنهم، بل عقوبتهم بالقتل والإعدام عقوبة شرعية واجبة، ولا يمكن أن تساوَى عقوبة جريمتهم بعقوبات أقل منها، يقول ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين عن رب العالمين (2 / 79): وَمَنْ الْمَعْلُومُ بِبِدَائِهِ الْعُقُولِ أَنَّ التَّسْوِيَةَ فِي الْعُقُوبَاتِ مَعَ تَفَاوُتِ الْجَزَائِمِ غَيْرُ مُسْتَحْسَنٍ، بَلْ مُنَافٍ لِلْحِكْمَةِ وَالْمَصْلَحَةِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ سَاوَى بَيْنَهَا فِي أَدْنَى الْعُقُوبَاتِ لَمْ تَحْصُلْ مَصْلَحَةُ الزَّجْرِ، وَإِنْ سَاوَى بَيْنَهَا فِي أَعْظَمِهَا كَانَ خِلَافَ الرَّحْمَةِ وَالْحِكْمَةِ؛ إِذْ لَا يَلِيْقُ أَنْ يُقْتَلَ بِالنَّظَرَةِ وَالْقَبْلَةِ وَيُقَطَّعَ بِسَرِّقَةِ الْحَبَّةِ وَالِدِّبَارِ. وَكَذَلِكَ التَّفَاوُتُ بَيْنَ الْعُقُوبَاتِ مَعَ اسْتَوَاءِ الْجَزَائِمِ قَبِيحٌ فِي الْفُطْرِ وَالْعُقُولِ، وَكِلَاهُمَا تَأْبَاهُ حِكْمَةُ الرَّبِّ تَعَالَى وَعَدْلُهُ وَإِحْسَانُهُ إِلَى خَلْقِهِ، فَأَوْقَعَ الْعُقُوبَةَ ثَارَةً بِإِتْلَافِ النَّفْسِ إِذَا انْتَهَتْ الْجِنَايَةُ فِي عَظَمِهَا إِلَى غَايَةِ الْقُبْحِ كَالْجِنَايَةِ عَلَى النَّفْسِ أَوْ الدِّينِ أَوْ الْجِنَايَةِ الَّتِي ضَرَرُهَا عَامٌّ؛ فَالْمُفْسَدَةُ الَّتِي فِي هَذِهِ الْعُقُوبَةِ خَاصَّةٌ، وَالْمَصْلَحَةُ الْخَاصَّةُ بِهَا أَضْعَافٌ أَضْعَافُ تِلْكَ الْمُفْسَدَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ [البقرة: 179] فَلَوْلَا الْقِصَاصُ لَفَسَدَ الْعَالَمُ، وَأَهْلَكَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ابْتِدَاءً وَاسْتِيفَاءً، فَكَانَ فِي الْقِصَاصِ دَفْعًا لِمُفْسَدَةِ النَّجْرِ عَلَى الدَّمَاءِ بِالْجِنَايَةِ وَبِالْإِسْتِيفَاءِ. وَقَدْ قَالَتْ الْعَرَبُ فِي جَاهِلِيَّتِهَا: "الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ". وَبِسَفْكِ الدَّمَاءِ تُحَقَّنُ الدَّمَاءُ؛ فَلَمْ تُغْسَلِ النَّجَاسَةُ بِالنَّجَاسَةِ، بَلْ الْجِنَايَةُ نَجَاسَةٌ وَالْقِصَاصُ طَهْرَةٌ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مَوْتِ الْقَاتِلِ وَمَنْ اسْتَحَقَّ الْقَتْلَ فَمَوْتُهُ بِالسَّيْفِ أَنْفَعُ لَهُ فِي عَاجِلَتِهِ وَآجِلَتِهِ، وَالْمَوْتُ بِهِ أَسْرَعُ الْمَوْتَاتِ وَأَوْحَاها وَأَقْلَهَا أَلَمًا، فَمَوْتُهُ بِهِ مَصْلَحَةٌ لَهُ وَلِأَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ وَلِعُمُومِ النَّاسِ، وَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى إِتْلَافِ الْحَيَوَانِ بِذُبْحِهِ لِمَصْلَحَةِ الْإِنْسَانِ، فَإِنَّهُ حَسَنٌ، وَإِنْ كَانَ فِي ذُبْحِهِ إِضْرَارٌ بِالْحَيَوَانِ؛ فَالْمَصَالِحُ الْمَرْتَبَةُ عَلَى ذُبْحِهِ أَضْعَافٌ أَضْعَافُ مُفْسَدَةِ إِتْلَافِهِ أَه

وهنا نقول إن الواجب علينا أفرادًا وجماعات وخصوصًا أبناء هذا الوطن ذكورًا وإناثًا صغارًا وكبارًا مواطنين ومقيمين أن نعلم علم اليقين أن ما تمَّ هو مصلحة عامة محضة متحققة، ودرء لمفاسد خطيرة، وهو عين شرع الله عز وجل الذي

أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهو الذي يحقق لنا الأمن والأمان والطمأنينة والاستقرار ورغد العيش ويدفع عنا الشرور والفجور وأهلها، ولذلك لا بد أن نقف صفًا واحدًا متراسًا مع ولاة أمرنا ونعلم علم اليقين أن ما تمّ هو من الأمور التي لا بد أن ندرك أهميتها ومنزلتها وأثرها على كل ما نعيشه وما نعيشه وأن لا نستمتع لكل ناعق من الداخل أو الخارج لأن المزايد والمزيين والمنتحلين والمبطلين، وشياطين الإنس والجن كثيرين يدسون السم في العسل. ويجب أن نرد على تلك المنظمات والهيئات التي تحوّل وتلوّك في مقابلة ما صدر في حق هؤلاء الإرهابيين المجرمين فنقول: بأن كل بلد لها الحق من خلال أنظمتها وقوانينها وأحكامها أن تحافظ على مقدراتها ومكتسباتها ومقدراتها وكل شؤونها، ولا يمكن أن ترضى أي بلد بأن ينال من أمنها وأمانها أو يقتل أهلها صغارًا وكبارًا ذكورًا وإناثًا مدنيين وعسكريين، ويُعتدى على مواطنيها والمقيمين فيها، ويُهلك كل ما فيها من حرث ونسل وممتلكات وهي ساكنة ساكنة. وإن المملكة العربية السعودية لا يمكن أن تسمح لأحد بحال من الأحوال أن يطعن في عقيدتها وأحكامها وتنفيذها لحدود الله وأحكامه، من أي جهة كانت سواء حكومية أو أهلية، منظمات أو هيئات عالمية ودولية أو إسلامية أو عربية، فهي تتطوّل في جميع أحكامها من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما فهمه علماء الإسلام منهما، وذلك في مختلف الأحوال والأزمان والأحكام، كل ذلك وفق منهج رباني، وعقيدة راسخة، وطريق مستقيم تحقق فيه مبادئ الدين الحنيف وتوجيهاته.

جاء تنفيذ هذه الحدود الشرعية، والأحكام الإسلامية ليعلم العالم أجمع أن المملكة العربية السعودية تطبق شرع الله وأوامره بلا هوادة ولا تراخ ولا ضعف، وليلدل دلالة واضحة على أن هذه البلاد تقف عريضة شامخة قوية مُهابة الجانب لا ترضى بالذل والخمول والهوان والاعتداء ولا بأي أمر يُنال من خلاله من مبادئ ديننا وعقيدتنا وقضائنا وأخوتنا الإيمانية ووحدتنا لوطنية وإسلامية.

إنه لمن الغبطة والسرور تنفيذ هذه الحدود الشرعية، وليلعلم أنها نصر للتوحيد والسنة، وحماية للحرمين الشريفين، ودفاع عن المسلمين، ونصرة للمستضعفين، وحقق لدماء المعصومين من المسلمين وغير المسلمين، وردع للمجرمين المعتدين، والغلاة المتطرفين، والخوارج المبتدعين، ووقف للضالين المضلين، وقطع للطريق على المفسدين والمخربين والمفجرين، ونشر للعدل والسلام، وإحياء للحق والوئام، وحماية للذمار، وحفظ للديار. وليلعلم أن من نصر أو دافع أو استهان بأمر هؤلاء المجرمين أنه داعية من دعاة الإجرام والإرهاب والتفجير والتخريب أيًا كان عمله أو دينه ومذهبه، وهل يرضى أحدهم أن يكون والده أو ابنه أو أخوه أو قريبه ضحية من ضحايا هؤلاء المعتدين المجرمين، وهل يرضى من هو خارج هذه البلاد بوجود هؤلاء المجرمين وأمثالهم في بلادهم يمرحون ويسرحون ويخططون ويفجرون ويقتلون؟!.

ثم إن على وسائل الإعلام واجب عظيم في توجيه الناس وتنقيفهم ونقل الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال سلف الأمة، وفتاوى العلماء الراسخين الربانيين في وجوب تنفيذ هذه الحدود وكل ما هو خير، فوسائل الإعلام بمختلف أنواعها وتنوع تخصصاتها سواء ما يسمى بالإعلام التقليدي المرئي أو المسموع أو المقروء أو ما يسمى بوسائل التواصل الاجتماعي (الإعلام الجديد) لها أثر كبير ودور بارز في توجيه الناس وبيان الحقائق لهم وتعريفهم بما يجب عليهم، ولذلك فإن الواجب على كل عالم أو طالب علم أو باحث أو داعية أو إمام أو خطيب أو أستاذ أو مدرس أو غيرهم ممن يكتبون أو يقولون أو يحررون أو يغردون أو يؤدون أي عمل إعلامي عبر هذه الوسائل أن يتقوا الله عز وجل ويعلموا أن مثل هذه الأمور لا تقبل المزايدة والنقاش وليست مكانًا للأخذ والرد والقليل والقال والانتحال والإبطال والتأويل والشبه والشبهة والتشفي، بل لا بد من خلالها أن نطرح ما يبين الحق ويجليه، ويبصر الناس ويثبتهم ويرسيهم ويطمئن نفوسهم، ويقوي الصلة بين المجتمع وولاة الأمر وبين الشعب المسلم الواحد، والحذر كل الحذر في استعمالها فيما يغذي الشر ويورث الفساد والاختلاف والشقاق والنزاع، أو يفعل هذه الأمور تفعيلاً سلبياً لتحقيق أهداف ومآرب غريبة أو شرقية أو طائفية أو اتجاهية أو حزبية أو انتماء إلى تنظيمات أو جماعات كما هو الحاصل والواقع في بعض وسائل الإعلام التي استحدثت من أجل أن تصب جام غضبها وجميع شرورها وحقدتها وكرهها على بلاد التوحيد المملكة العربية السعودية لتفرق الجمع وتخالف بين الصفوف.

أسأل الله العليّ القدير أن يحفظ علينا ديننا ووطننا وأمننا وولاة أمرنا وأن يوفق ويسدد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده وسمو ولي ولي العهد ويعزهم ويمكنهم ويرفع من شأنهم، وأن ينصر دينه ويعلي كلمته، ويحق الحق ويبطل الباطل، وأن يذل ويخذل أعداء دينه وشرعه.

• الادعاء العام يباشر التحقيق في الحادثة

جدة: استعادة هاربة • الضيافة وإحالتها للرعاية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 30 ربيع اول 1437 هـ - 10 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160110/Con20160110818593.htm>

عدنان الشبراوي (جدة)

استعادت الجهات المختصة إحدى الفتيات اللاتي هربن سابقا من مقر دار الضيافة في جدة، حيث تخضع للتحقيق في دائرة العرض والأخلاق في هيئة التحقيق والإدعاء العام. وعلمت «عكاظ» أن الفتاة أحييت إلى مؤسسة رعاية الفتيات في مكة المكرمة بناء على مذكرة من دائرة العرض والأخلاق، على أن يتم إعادتها لدار الضيافة بعد إكمال التحقيقات معها. مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الناطق الإعلامي للوزارة في المنطقة عبدالله آل طاوي، أكد أن الشؤون الاجتماعية تواصل التنسيق لنقل الفتاة إلى دار الضيافة بجدة، مشيرا إلى أن الإدارة الجديدة التي تولت «الضيافة» في إطار غربة شاملة وضعت خططا وبرامج عملية هادفة للمنسوبات، لمعالجة أوجه القصور التي أدت لهروب الفتيات، مشيرا إلى أن لجنة الشؤون الاجتماعية استجوبت عددا من منسوبات الدار لإعداد تقرير مفصل عن وضعها. وكشفت مصادر «عكاظ» أن الفتيات الثلاثة اللاتي هربن للمرة الثانية تم نقلهن من مؤسسة الرعاية الاجتماعية في مكة المكرمة إلى دار الضيافة في جدة، وسبق أن قبض عليهن قبل نحو شهرين من هروبهن مستغلين إحدى النوافذ أثناء فترة تبديل المناوبات والمشرفات، حيث كن في الدور الأرضي جوار غرفة المديرية السابقة التي تم استبدالها عقب الحادثة في عملية تصحسية، إذ أصدر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي حينها قرارا بتكليف الأخصائية الاجتماعية نسرين أبو طه مديرة للدار. حقوق الإنسان: المقر غير مناسب

في غضون ذلك، تمسكت جمعية حقوق الإنسان بعدم صلاحية الدار وتوافقها مع أهداف تأهيل الفتيات أو إصلاح أوضاعهن، حيث يحتجن إلى احتواء واهتمام وأمان ورعاية وتغيير النظرة التشاؤمية، وإعادة دمجها في محيطها الاجتماعي، وكل ذلك يحتاج إلى خطط وبرامج تنفذ على أرض الواقع. ودعا مدير الجمعية صالح الغامدي مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون وتوثيق التواصل لتنفيذ ما يفيد الفتيات الجانحات، مؤملا أن يكون هناك تعاون مع جمعية وهيئة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم، ولجنة محامي تراحم، ومؤسسة الرعاية الاجتماعية، والغرفة التجارية بما يحقق الأهداف المنشودة، مشيرا إلى أن القسم النسائي في جمعية حقوق الإنسان سبق أن سجل زيارة من قبل الباحثة القانونية الجوهرة الغامدي، والإدارية هالة المهدي لمقر الدار وأوصى تقرير الزيارة إلى ضرورة إعادة النظر في بيئة العمل ونظام الإعاشة والخدمات المقدمة للنزيلات، وحماية خصوصيتهن فضلا عن توفير وسائل السلامة، لافتا إلى أن حادثة هروب الفتيات فتحت المجال لإعادة النظر في واقع دور الإيواء، مؤملا من الإدارة الجديدة قيادة الدار إلى الأفضل في المرحلة المقبلة، لاسيما أنها من المشهود لها بالكفاءة والخبرة وحسن التعامل مع الحالات الاجتماعية.

جدة: استعادة هاربة • الضيافة وإحالتها للرعاية

المصدر: جريدة اخبار 24 الأحد 30 ربيع اول 1437 هـ - 10 يناير 2016م

<http://akhbaar24.orgaam.com/article/detail/258272>

استعادت الجهات المختصة إحدى الفتيات اللاتي هربن سابقا من مقر دار الضيافة في جدة، حيث تخضع للتحقيق في دائرة العرض والأخلاق في هيئة التحقيق والإدعاء العام.

وعلمت «عكاظ» أن الفتاة أحيلت إلى مؤسسة رعاية الفتيات في مكة المكرمة بناء على مذكرة من دائرة العرض والأخلاق، على أن يتم إعادتها لدار الضيافة بعد إكمال التحقيقات معها.

مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الناطق الإعلامي للوزارة في المنطقة عبدالله آل طاوي، أكد أن الشؤون الاجتماعية تواصل التنسيق لنقل الفتاة إلى دار الضيافة بجدة، مشيرا إلى أن الإدارة الجديدة التي تولت «الضيافة» في إطار غريبة شاملة وضعت خططا وبرامج عملية هادفة للمنسوبات، لمعالجة أوجه القصور التي أدت لهروب الفتيات، مشيرا إلى أن لجنة الشؤون الاجتماعية استجوبت عددا من منسوبات الدار لإعداد تقرير مفصل عن وضعها.

وكشفت مصادر «عكاظ» أن الفتيات الثلاثة اللاتي هربن للمرة الثانية تم نقلهن من مؤسسة الرعاية الاجتماعية في مكة المكرمة إلى دار الضيافة في جدة، وسبق أن قبض عليهن قبل نحو شهرين من هروبهن مستغلين إحدى النوافذ أثناء فترة تبديل المناوبات والمشرقات، حيث كن في الدور الأرضي جوار غرفة المديرية السابقة التي تم استبدالها عقب الحادثة في عملية تصحيحية، إذ أصدر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي حينها قرارا بتكليف الأخصائية الاجتماعية نسرين أبو طه مديرة للدار.

حقوق الإنسان: المقر غير مناسب

في غضون ذلك، تمسكت جمعية حقوق الإنسان بعدم صلاحية الدار وتوافقها مع أهداف تأهيل الفتيات أو إصلاح أوضاعهن، حيث يحتجن إلى احتواء واهتمام وأمان ورعاية وتغيير النظرة التشاؤمية، وإعادة دمجها في محيطها الاجتماعي، وكل ذلك يحتاج إلى خطط وبرامج تنفذ على أرض الواقع.

ودعا مدير الجمعية صالح الغامدي مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون وتوثيق التواصل لتنفيذ ما يفيد الفتيات الجانحات، مؤملا أن يكون هناك تعاون مع جمعية وهيئة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم، ولجنة محامي تراحم، ومؤسسة الرعاية الاجتماعية، والغرفة التجارية بما يحقق الأهداف المنشودة، مشيرا إلى أن القسم النسائي في جمعية حقوق الإنسان سبق أن سجل زيارة من قبل الباحثة القانونية الجوهرة الغامدي، والإدارية هالة المهدي لمقر الدار وأوصى تقرير الزيارة إلى ضرورة إعادة النظر في بيئة العمل ونظام الإعاشة والخدمات المقدمة للنزيلات، وحماية خصوصيتهن فضلا عن توفير وسائل السلامة، لافتا إلى أن حادثة هروب الفتيات فتحت المجال لإعادة النظر في واقع دور الإيواء، مؤملا من الإدارة الجديدة قيادة الدار إلى الأفضل في المرحلة المقبلة، لاسيما أنها من المشهود لها بالكفاءة والخبرة وحسن التعامل مع الحالات الاجتماعية.

حقوق الإنسان تختتم ندوة مناهضة التعذيب

المصدر: جريدة الرياض السبت 29 ربيع أول 1437 هـ - 9 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1117741>

الرياض - نايف ال زاحم
اختتم يوم امس في الرياض الندوة التعريفية باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة والتي تأتي في اطار نشر ثقافة حقوق الإنسان وبرنامج مذكرة التفاهم للتعاون بين المملكة العربية السعودية ممثلة بهيئة حقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وذلك بحضور رئيس هيئة حقوق الإنسان د. بندر بن محمد العيبان ونائب رئيس الهيئة الدكتور ناصر بن راجح الشهراني.
وقد اشتمل اليوم الأخير من الندوة على عدد من أوراق العمل التي قدمها خبراء من الأمم المتحدة حيث قدم مازن شقورة الممثل بالإنابة لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ورقة بعنوان التحقيق والتقصي في جرائم التعذيب كما قدم عبدالوهاب هاني ورقة حملت عنوان آليات الوقاية من التعذيب والحد منه واختتم الأستاذ مازن شقورة اليوم الثاني من الندوة بورقة عمل حول التجارب الإقليمية والدولية في مجال مناهضة التعذيب.
وقد حضيت الندوة باستعراض لقوانين المملكة الوطنية وما تكفله الشريعة الإسلامية وتلك الأنظمة من حقوق وضمانات، حيث شملت النقاشات وأوراق العمل استعراض مفصل لها.
كما تناولت الندوة تعريفا بأهم الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات التي تجرم التعذيب وكذلك الإلتزامات القانونية بمنع التعذيب. واستعرضا لبعض التجارب الدولية في ذلك.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

توحيد عمل المحاكم بتطبيق · الإرادة الملكية · في قضايا القتل

المصدر: جريدة الحياة الأحد 30 ربيع أول 1437 هـ - 10 يناير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13336832>

الرياض - فداء البديوي

علمت «الحياة» أن هناك توجيهاً بتوحيد عمل المحاكم عبر إيقاع العقوبة المنصوص عليها بالإرادة الملكية في قضايا القتل العمد التي يسقط فيها القصاص وقضايا القتل شبه العمد، إذ «يُثبت القاضي صفة القتل ويحكم بسجن القاتل وفقاً للسنوات الواردة في الإرادة الملكية بتحديد بداية فترة السجن ونهايته»، وفق تعميم قضائي وجه به رئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف الدكتور وليد الصمعاني.

يذكر أن الإرادة الملكية تقضي بسجن القاتل العمد خمس سنوات في حال سقوط القصاص وسجن القاتل شبه العمد ثلاث سنوات.

وكان ناظر القضية سابقاً يكتفي -وفقاً للإجراءات المتبعة من قبل في قضايا القتل العمد التي يسقط فيها القصاص وقضايا قتل شبه العمد- بإثبات صفة القتل الذي يدان به الجاني وترك تقرير العقوبة المحددة بموجب الإرادة الملكية لولي الأمر. وعلى خلفية دراسة الإجراء الجديد قبل إقرارها من الجهات العليا في الدولة، أيدت هيئة التحقيق والادعاء العام قيام المحاكم بالتصدي للحكم بالعقوبات المنصوص عليها شرعاً أو نظاماً في جميع القضايا الداخلة في اختصاصها بما في ذلك قضايا القتل العمد في حال سقوط القصاص وشبه العمد من دون الاقتصار على تحديد صفة القتل فقط، ورأت جهات مختصة أخرى ضرورة مراعاة ما قضى به الأمر السامي لعام 1409 هـ بمنح القاضي صلاحية زيادة العقوبة على ما ورد بالإرادة الملكية في الظروف المشددة.

إلى ذلك، أوضح القاضي السابق الدكتور فهد الحسون في حديثه إلى «الحياة» الفرق بين الوضع السابق والوضع الحالي لهذا الإجراء، مؤكداً «اختلاف اجتهادات المحاكم سابقاً في تطبيق العقوبة المنصوص عليها في الإرادة الملكية، إذ جرى عمل بعضها على أن يثبت القاضي صفة القتل سواء أكان عمداً أم شبه عمد، ويُفهم القاتل بأن عقابه على ذلك عائد إلى الجهة المختصة وفقاً للإرادة الملكية، أما الإجراء الحالي فجرى على إثبات صفة القتل وإيقاع العقوبة المنصوص عليها في الإرادة الملكية».

وأوضح الحسون أن «الإرادة الملكية تقضي بسجن القاتل العمد خمس سنوات، في حال سقوط القصاص وسجن القاتل شبه العمد ثلاث سنوات».

وعلق على توجيه المجلس الأعلى للقضاء في هذا الإجراء بنصه على «أن يثبت القاضي صفة القتل ويحكم بسجن القاتل وفقاً للسنوات الواردة في الإرادة الملكية بتحديد بداية فترة السجن ونهايته»، بأنه سيحقق توحيداً لإجراءات المحاكم واستقرار اجتهادات القضاة.

ذوو الإعاقة يطالبون بمدخل ومسارات انسيابية

المصدر: جريدة الحياة الأحد 30 ربيع اول 1437 هـ - 10 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13334635>

الأحساء - «الحياة»

طالب مسؤول الفعاليات والأنشطة في جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء عبدالله الزبدة المجلس البلدي المقبل بـ«أن يكون أكثر تأثيراً وفاعلية في ما يخص تهيئة البيئة العمرانية لذوي الإعاقة في ظل الصلاحيات الجديدة الممنوحة له، بفصل كرسي رئاسة المجلس عن الأمانة واستقلالها»، وبهذا أصبح المجلس أكثر تأثيراً من المجلس السابق، الذي كانت له أنشطة كثيرة وطموحات تخدم ذوي الإعاقة. وسبق أن عُقد ملتقى ذوي الاحتياجات الخاصة بشعار: «أنتم في قلوبنا» في مبنى أمانة الأحساء، ويضم جميع الجهات ذات العلاقة بذوي الإعاقة، وخرجت بتوصيات عدة، منها تقديم مقترح للمهندسين لعمل المداخل والمسارات الانسيابية، والمواقف الخاصة بهم، والمصاعد المتحركة، ودورات مياه خاصة في المطاعم والمكتبات والأسواق العامة والخاصة، والمجمعات التجارية والإرشادات الخاصة بذوي الإعاقة، وجعلها ضمن المستلزمات الهندسية في البناء، وتفعيل الدليل الإرشادي للوصول الشامل في الدوائر الحكومية، والعمل على عقد لقاء لمديري الدوائر الحكومية لتسهيل الخدمات، إضافة إلى مقترح تخصيص جائزة سنوية للجهات الحكومية والشركات الخاصة التي يمتاز مبناها بسهولة الوصول إلى المرافق والخدمات.

وتبنى المجلس كذلك مقترحاً مفاده مراعاة ذوي الإعاقة في الاستراحات ومحطات الوقود على الطرق السريعة، كوجود غرف خاصة ودورات مياه خاصة لهم، وطرح فكرة تاكسي خاصة بذوي الإعاقة وكبار السن لتخفف معاناتهم وتخدمهم وتسهل لأهاليهم قضاء المصالح الخاصة التي تستلزم حضورهم.

انطلاق الحملة الثالثة لـ «مركز سلمان للإغاثة» في طاجيكستان

المصدر: جريدة الحياة السبت 29 ربيع اول 1437 هـ - 9 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13325955>

الرياض - «الحياة»

انطلقت الحملة الثالثة من دفعة المساعدات التي يقدمها «مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية»، اليوم (السبت)، من العاصمة الطاجيكية دوشنبه، إلى المناطق المتأثرة نتيجة الزلازل والفيضانات التي اجتاحت أجزاء من البلاد. وحوط الحملة التي انطلقت من دوشنبه إلى مدينة روشان المتضررة، 200 مدفأة و 650 بطانية و 222 سلة غذائية، تحملها أربع شاحنات بمتابعة فريق مختص من المركز.

• الشؤون الاجتماعية: ارتفاع أعداد الأسر المهجورة ..

و• الضمان“ يخدم 444 ألف مطلقة وأرملة

المصدر: جريدة الحياة السبت 29 ربيع اول 1437 هـ - 9 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13315186>

الرياض - «الحياة»

شدد وزير الشؤون الاجتماعية ماجد القصبي على ضرورة تحقيق الأمن الأسري لجميع أفراد المجتمع، معتبراً أن ذلك من شأنه الإسهام في تعزيز الأمن واستقرار والنهضة في مختلف الشؤون والمجالات، فيما كشف وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي محمد العقلا، عن أن عدد المستفيدات من الضمان خلال 2015 بلغ 128 ألف مطلقة و155 أرملة. وأوضح العقلا خلال ورشة عمل مشتركة بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل لمناقشة سبل التعاون بينهما فيما يخص النساء المهجورات، وذلك في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بالرياض أخيراً، أن المستفيدات من الضمان الاجتماعي من النساء والأسر غير المعولة لعام ٢٠١٥ بلغ ١٨٢ ألف مطلقة، و ١٥٥ ألف أرملة، و ١٠٨ آلاف أرملة وأيتام، و ٢٨٤٢٥ أسرة مهجورة و ٢٥ ألف مطلقة وأيتام، مشدداً على ضرورة تعزيز الوسائل والإجراءات التي تكفل التيسير والارتقاء بجودة الخدمة المقدمة للأسر المهجورة. وأضاف: «إن قيمة المعاش المصروف للمستفيدات من الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٥ بلغ ٤٠٧٠ مليون ريال للأرامل والأيتام، و ٣٣٩٣ مليون للمطلقات، و ٣٣٥٣ مليون للأرامل، و ٨١٩ مليون للمطلقات مع أبنائهن، و ٣١٨ مليون للأسر المهجورة، فيما لوحظ تزايد أعداد حالات الأسر المهجورة، إذ أظهرت الإحصاءات أن عدد الأسر المهجورة ارتفع إلى ٢٨٤٢٥ أسرة في عام ٢٠١٥ مقارنة مع ٢٤٥٨٣ أسرة في ٢٠١٤، و ١٧٠٧٧ أسرة في عام ٢٠١٣».

واستعرضت ورشة العمل أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه المحاكم مع قضايا الأسرة المشمولة بالضمان الاجتماعي، وماهية التحديات التي تواجه النساء المهجورات والمطلقات في الضمان الاجتماعي والمحاكم، إضافة إلى بحث آلية التنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمحاكم واستعراض الخبرات والتجارب الدولية في توفير أفضل السبل والدعم للنساء المهجورات، وطرق بناء شراكة فعالة بين الوزارتين لتقديم جودة الخدمة الضمانية الميسرة للأسر المهجورة، فيما شهدت حضور ومشاركة رئيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني فيصل بن معمر، وعدد من القضاة ورؤساء المحاكم ومسؤولي وزارة الشؤون الاجتماعية، وعدد من المتخصصين القانونيين والاجتماعيين، إضافة إلى مجموعة من النساء المهجورات والمطلقات.

• العمل: لا صحة لوجود 298 ألف • وظيفة وهمية“

للسعوديات

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 28 ربيع اول 1437 هـ - 8 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13311881>

الرياض - «الحياة»

نفت وزارة العمل في بيان اليوم (الجمعة) صحة التقارير التي تم تداولها حول توظيف "الوظائف الوهمي" للسعوديات الذي أشير فيها إلى وجود 298 ألف وظيفة وهمية للنساء، غالبيتها في قطاعي المقاولات والتجزئة. وأوضحت الوزارة أن "التقرير (المتداول) تضمن بعض البيانات والمعلومات غير الدقيقة، إذ أشار إلى وجود 298 ألف وظيفة وهمية للنساء في قطاعي المقاولات والتجزئة".

وأضافت أنه "بناء على هذا التقرير يظهر أن مشاركة المرأة السعودية وفعاليتها في جميع القطاعات، إذ أصبح عدد العاملات السعوديات المسجلات في التأمينات الاجتماعية حوالي 477.3 ألف سعودية بنهاية الربع الثالث من العام 2015"، مشيرة إلى أن "هناك بعض الأنشطة التي يبدو من عنوانها أنها غير مناسبة لعمل المرأة أصبحت الآن من أكثر القطاعات توظيفاً للنساء كنشاط المقاولات بشقيه التشغيل والصيانة أو التشييد والبناء، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة". وشددت الوزارة على أن "هناك منشآت في هذه الأنشطة وغيرها قد يتبادر للذهن من مسمى القطاع تلقائياً طبيعة الأعمال الأساسية للقطاع مثل عمال البناء والصيانة، ولكنه يغفل كل الخدمات المساندة للعمالة مثل الشؤون الإدارية بجميع خدماتها من شؤون الموظفين والخدمات الإدارية الأخرى التي أصبحت تعتمد في شكل كبير على استقطاب العناصر النسائي".

وأفاد البيان بأن "قطاع المقاولات بشقيه يعمل به أكثر من أربعة ملايين عامل تشكل السعوديات نحو 3 في المئة مهم، بحوالي 120 ألف سعودية، بينما شركات ضمن القطاع يجاوز فيها عدد العاملين خمسة آلاف وعشرة آلاف، بل وأكثر من أربعين ألف عامل في المنشأة الواحدة، جلهم يعمل في وظائف البناء والصيانة الميداني، ويخدمهم المئات من العاملين الإداريين، ما يفسر وجود أعداد كبيرة من النساء في هذه الأنشطة التي استغرب التقرير وجودها في 6 نشاطات وهي: التشييد والبناء والصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة والمناجم واستخراج البترول والغاز والمحاجر والنقل والتخزين والمواصلات والزراعة والغابات وصيد الأسماك".

وأشار البيان إلى وجود النساء أيضاً في العمليات الإنتاجية، مثل خطوط الإنتاج بالشركات الزراعية والإنتاج الحيواني. وأكدت الوزارة أنها لا تنفي وجود حالات مما يسمى بالتوظيف الوهمي الذي تمارسه بعض المنشآت، مشيرة إلى أنه تمت معاقبة عدد من الشركات التي ثبت ممارستها لهذا النوع من التوظيف بحرمانها من الاستقدام وتغريمها مالياً. وشددت على أنها ترحب بمشاركتها المعلومات التي قد تؤدي إلى الكشف عن هذه الحالات.

وأوضحت أنها تعكف حالياً على تطوير آليات عملها، لتأخذ في الحسبان حصّة السعوديين في إجمالي رواتب المنشأة، ومعدل استقرار السعوديين، ونسبة مشاركتهم في الوظائف القيادية عند تحديد نطاق المنشأة في برنامج "نطاقات"، بهدف إدخال معايير نوعية، إضافة إلى المعايير الكمية المتمثلة سابقاً في عدد العاملين السعوديين. وصرحت الوزارة بأنها تعمل على قصر بعض الأنشطة على السعوديين ومنع العمالة الوافدة من العمل فيها لإتاحة فرص أكبر للسعوديين وزيادة مشاركتهم في الاقتصاد الوطني.



في مقترح شوريّ تواصل "الرياض" متابعته منذ ثماني سنوات

علاوة سنوية وصندوق بدل غلاء للمتقاعدين وزيادة نسبة

الاستقطاع من راتب الموظفين

المصدر: جريدة الرياض الأحد 30 ربيع أول 1437 هـ - 10 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1117989>

الرياض - عبدالسلام البلوي

طالبت لجنة شورية بإضافة مادة لأنظمة التقاعد المدني والعسكري والتأمينات الاجتماعية تنص على صرف علاوة سنوية تعادل نسبة التضخم السنوي في المملكة باسم "بدل غلاء المعيشة".

وخلصت اللجنة في تقريرها -الذي تنفرد بنشره "الرياض"- إلى تعديل الأنظمة السابقة وتمويل مقابل ما يدفع كنسبة بدل غلاء معيشة للمتقاعدين عن طريق صندوق ينشأ لهذا الغرض وتموله الحكومة وتضع نظامه الأساسي. لجنة خاصة أنهت دراسة تعديل أنظمة التقاعد.. وتقريرها ينتظر المناقشة منذ سنتين! المؤيدون: الزيادة خط الدفاع لدعم صمود المتقاعدين في مواجهة أعباء المعيشة المعارضون: إقرار العلاوة يحتم زيادة نسبة الاشتراكات أو دعم الدولة المباشر كما شددت اللجنة على زيادة نسبة استقطاع الراتب من الموظفين الذين هم على رأس العمل لتغطية البديل المنصوص عليه الذي سيعصرف لهم بعد التقاعد من المؤسسة العامة للتقاعد أو من التأمينات الاجتماعية كل بحسب نظامه وذلك لغرض إعادة التوازن المالي للمؤسسات مستقبلاً.

تفاصيل جديدة تكشفها "الرياض" ودرست لجنة خاصة برئاسة فهد العنزي وعضوية حاتم المرزوقي وخليل كردي وصالح الحميدي وعطا السبيتي وعلي التميمي ومحمد الدحيم، مقترح أعضاء الشورى السابقين محمد القويحص ومحمد ابوساق ويوسف الميمني، بشأن إضافة مادة لأنظمة التقاعد والتأمينات تنص على "يصرف للمتقاعد علاوة سنوية تعادل نسبة التضخم السنوية على ألا تقل عن 5%"، وأمضت في دراستها سنة وثلاثة أشهر، وسلمت تقريرها النهائي للهيئة العامة للمجلس في السابع من شهر رجب عام 1435هـ، ولا زال ينتظر إدراجه للمناقشة ضمن جلسات الشورى التي يعقدها أسبوعياً.

"الرياض" التي واكبت المقترح منذ تقديمه للمجلس قبل أكثر من ثماني سنوات، ودرسته من قبل لجنة الإدارة والموارد البشرية، ثم تشكيل لجنة خاصة له، تكشف اليوم تفاصيل جديدة في مسيرة المقترح، وتقف على دراسة شارك بها مركز أبحاث الشورى، انتهت إلى أن العديد من الآراء والأصوات التي تطالب بعلاوة سنوية لمرتبات المتقاعدين، وترى أنها ضرورة اجتماعية لمواجهة أعباء الحياة المادية المتزايدة في ظل بقاء مرتباتهم كما هي عليه.

الرواتب لا تناسب التكاليف وقد لخصت الدراسة الحثيات التي تعزز من الأسباب الداعية لإقرار هذه الزيادة، وعدت العلاوة السنوية خط الدفاع الهام لدعم صمود المتقاعدين في مواجهة زيادة الأعباء المعيشية المتزايدة، مؤكدة أن المتقاعدين يشكلون شريحة واسعة من المجتمع، ويعاني معظمهم أوضاعاً مادية غير مستقرة، لعدم كفاية الراتب في تغطية مصاريف الحياة اليومية -العلاج ورسوم الخدمات الأساسية كالهاتف والكهرباء-، نتيجة تجمده عند آخر مربوط استلمه الموظف قبل التقاعد بعد حسم البدلات والمكافآت.

وبينت دراسة أبحاث الشورى أن هناك شريحة من المتقاعدين رواتبهم متدنية ولديهم الكثير من المتطلبات، الأمر الذي دعاهم إلى العمل في مرحلة عمرية متقدمة، وأشارت إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم التناسب بين الراتب الذي يتقاضاه الموظف وتكاليف السكن والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، لاسيما وأنه يتم إيقاف جميع البدلات وأي مكافآت كان يحصل عليها الموظف سواء أكان عسكرياً أم مدنياً أثناء ممارسته لوظيفته.

44% لا يملكون مسكناً وتضمنت الدراسة تقريراً لجمعية المتقاعدين يكشف عن أن 44% من المتقاعدين لا يمتلكون مساكن خاصة بهم، مشيرةً إلى رفض وزارة الإسكان تخصيص وحدات سكنية لهم ضمن مشروع الـ 500 ألف وحدة سكنية التي أمر بها خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله-، مؤكدة أن هناك 70% من المتقاعدين يعيشون برواتب متدنية لا تزيد على ألفي ريال وسط غلاء الإيجارات والمساكن وارتفاع أسعار السلع.

وأكد مركز أبحاث الشورى أن حل مشكلة تدني الراتب التقاعدي لبعض فئات المجتمع يعد من الواجبات الأساسية لأي دولة، وعليها التأكد من حصول كل مواطنها على حاجاتهم الأساسية من مأكل ومأوى وعلاج ونحو ذلك، وإن لم تتوافر دون تدخل الحكومة فعليها مسؤولية تأمينها لمواطنيها.

وجهاً نظر مغايرة وفي المقابل أوردت الدراسة وجهات نظر مغايرة ترى صعوبة إقرار العلاوة السنوية، لما لها من تبعات مالية كبيرة على مؤسسات التقاعد، كما لا يوجد لدى هذه المؤسسات تمويل مناسب للعلاوة، إضافة إلى أن الدراسات الإحصائية التقاعدية تدل على أن ما يدفع من الحكومات والموظفين مساهمة في التقاعد، يساوي المعاش التقاعدي لقراءة سبع سنوات حسب اعتبارات كثيرة، لكن التقاعد في المتوسط يستمر دفعه لمدة أطول للتقاعد أو وراثته، بمعنى أن المتقاعدين وورثتهم يحصلون في المتوسط على أموال تزيد كثيراً على ما دفع، ومصدر تمويل هذه الزيادة عوائد الاستثمارات، لذلك ترى الدراسات الاكتوارية ألا يقل حجم الاستثمارات عن عشر مرات من المعاشات التقاعدية.

ويرى المعارضون للعلاوة السنوية أن إقرارها يجب أن يقابلها زيادة في نسبة الاشتراكات، لمواجهة المترتب على الزيادة من كلفة وأعباء مالية، أو عن طريق الدعم المباشر من الدولة للحفاظ على التوازن المالي لمؤسسة التقاعد.

ثمانى سنوات عمر المقترح
من جهتها، أكدت اللجنة الخاصة التي أقرت إضافة نص تشريعي لأنظمة التقاعد -المدني والعسكري- والتأمينات لصرف العلاوة السنوية بما يعادل التضخم، التأثير الكبير للارتفاع العام والتضخم على ذوي الدخل الثابتة من صغار الموظفين والمتقاعدين، ونتيجة للغلاء المتصاعد لأسعار السلع والخدمات الأساسية، كالمواد الغذائية الضرورية والرعاية الطبية والسكن، فلا يمكن لهذه الدخل الثابتة أن تفي بتأمين الغذاء والدواء واللبس والسكن لهذه الشريحة ومن يعولونهم، مما يزيد نسبة الفقراء في المجتمع.

إلى ذلك، تجاوز مقترح الأعضاء القويحص وأبو ساق واليميني بشأن تعديل نظام التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات لصالح العلاوة السنوية، ثمانى سنوات منذ تقديمه، وقد درسته لجنة الإدارة وأوصت بعدم ملاءمته للدراسة، فجاء صوت الأغلبية بالمجلس ضد هذا الرفض، فقرر الشورى تشكيل لجنة خاصة لدراسته في الثاني من صفر عام 1431هـ، وانتهت الدورة الخامسة دون انتهاء اللجنة الخاصة من دراسة المقترح، فتم في بداية الدورة السادسة وتحديدًا في الثاني والعشرين من ربيع الثاني عام 1434هـ إعادة تشكيل هذه اللجنة، وبعد سنة وثلاثة أشهر أجمع أعضاء اللجنة على التوصية بصرف علاوة سنوية للمتقاعدين تعادل التضخم السنوي، وسلمت تقريرها النهائي للهيئة العامة بالمجلس التي أحالتها للأمانة، ولا زال ينتظر جدولته في جلسات أعمال الشورى منذ السابع من رجب عام 1435هـ لمناقشته وحسمه.



• الشورى“ يتفق معه ويناقش تعديل نظام المرور بشأنه الاثنين

مجلس الوزراء يخفض مدة سجن مخالقات تعريض السلامة

للخطر إلى ثلاثة أشهر

المصدر: جريدة الرياض السبت 29 ربيع أول 1437 هـ - 9 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1117734>

لرياض عبدالسلام البلوي
استجابت اللجنة الأمنية في الشورى لمجلس الوزراء في خفض مدة سجن مرتكب المخالفات المرورية التي تعرض السلامة العامة للخطر واشترط ألا تتجاوز ثلاثة أشهر بدلاً من سنة حسب قرار الشورى الصادر قبل أكثر من سنة ونصف، ووفق تقرير تدرسه اللجنة طالب مجلس الوزراء بالنزول بالحد الأعلى لمدة السجن المقررة في المادة 74 من نظام المرور لمن ارتكب مخالفة تعرض السلامة العامة للخطر للمرة الثالثة خلال سنة من ارتكاب المخالفة الأولى، من السجن سنة إلى ثلاثة أشهر بعد إحالة المخالف للمحكمة المختصة للنظر في تطبيق عقوبة السجن في حقه مالم تر المحكمة مضاعفة الغرامة المقررة.

وأحدثت وجهة نظر "الوزراء" تبايناً مع قرار مجلس الشورى الصادر في هذا الشأن في شهر جمادى الآخر عام 1435 التي شددت على تطبيق عقوبة السجن للمخالفة للمرة الثالثة في حق المخالف بما لا يتجاوز سنة، فأعادت لجنة الشورى الأمنية دراسته وخلصت في تقريرها المعروض للمناقشة بعد غد الاثنين إلى الموافقة على تعديل الحد الأعلى لعقوبة السجن المقررة في صيغة المادة الرابعة والسبعين ليكون بما لا يتجاوز ثلاثة أشهر.

وأشارت اللجنة الأمنية في تقريرها -حصلت عليه "الرياض"- إلى أن مشروع التعديل الأصلي الوارد من الحكومة بخصوص المادة المشار إليها قد خلا من تحديد مدة السجن في حدها الأعلى تاركاً ذلك للقاضي المختص وتقديره لكل قضية، ورأت اللجنة عند دراستها للمشروع تحديد سقف أعلى لمدة السجن التي يمكن الحكم بها واجتهدت في ذلك مراعية أن الحاكم هو من سيتولى التقدير في كل قضية تعرض عليه، وهو خبير في هذا المجال وخير من يراعي أحوال المخالفين واستحقاقهم للتأديب.

في توصيات على تقرير "الخارجية" يناقشه الاثنان المقبل.. تكشفها "الرياض"

الشورى يطالب بملخص تنفيذي تجاه النووي الإيراني والنفوذ الصهيوني والأوضاع المنطقة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 28 ربيع أول 1437 هـ - 8 يناير 2016م
<http://www.alriyadh.com/1117459>

الرياض - عبدالسلام البلوي
استقرت لجنة مجلس الشورى للشؤون الخارجية الأحداث السياسية المضطربة في بعض الدول المجاورة مثل العراق، ولبنان، وسورية، واليمن، وليبيا، والدور الإيراني في زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، وكذلك النفوذ الصهيوني الذي تسبب في الإخلال بالأمن والسلم العالميين، وبذكي الإرهاب والتطرف في المنطقة، وطالبت في توصية يناقشها المجلس الاثنان المقبل بتزويدها بملخص تنفيذي ربع سنوي لسياسات المملكة تجاه الملف النووي الإيراني في المنطقة، ومحاربة الإرهاب، والنفوذ الصهيوني بالمنطقة، والأوضاع السياسية المضطربة في بعض الدول كالعراق، وسورية، ولبنان، واليمن، وليبيا.
ورصدت لجنة الشؤون الخارجية اتهامات وجهت للمملكة زوراً وبهتاناً في قضايا الإرهاب والتطرف، وأكدت إدراكها أن المملكة أول ضحايا الإرهاب ومن أوائل الدول التي اكتوت بناره، وثلّمت الجهود التي تبذلها المملكة في مكافحة الإرهاب واجتثاثه من جذوره، ورأت وضع استراتيجية واضحة المعالم، ومتضمنة مؤشرات لقياس نتائج مكافحة الإرهاب، وتصحيح الصورة النمطية المشوهة تجاه المملكة فطالبت وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارات الداخلية والشؤون الإسلامية والتعليم والإعلام لإعداد هذه الاستراتيجية.
واستعرضت لجنة المجلس للشؤون الخارجية الملحوظات التي زادت في الإجازة الصيفية للعام الماضي بشأن تصرفات بعض السياح السعوديين في الخارج، وهي تصرفات مسيئة للأدب والأخلاق العامة والسلوك والذوق، وهو ما يسيئ إلى سمعة المملكة والإسلام في الوقت الذي تبذل فيه الدولة جهوداً كبيرة لتحسين سمعة المملكة والإسلام لدى الرأي العام الدولي، لذلك أوصت اللجنة بقيام وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارات الداخلية والتعليم والإعلام لوضع برامج توعوية وإعلامية وتربوية للحد من تصرفات بعض السياح السعوديين المسيئة لسمعة المملكة بالخارج.
واتضح من تقرير وزارة الخارجية حرص المملكة على الالتزام بالقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، والتضامن الإسلامي والعربي، والسعي لإقامة العلاقات المتميزة في الأطر الخليجية والعربية والإسلامية وتعزيزها من ناحية أخرى، يناقش المجلس الثلاثاء المقبل تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن طلب إعادة دراسة مشروع اتفاق بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية إندونيسيا في مجال توظيف العمالة المنزلية الإندونيسية، وقد أوصت اللجنة بالموافقة على مشروع الاتفاق مع عدد من التعديلات التي رأت أهمية إجرائها على المشروع لتحقيق الهدف منه والتي تتمثل في حماية حقوق كل من أصحاب العمل والعمالة المنزلية وتنظيم العلاقة التعاقدية بينهما.

تدشين برنامج "الأمن وحقوق الإنسان" في الباحة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 28 ربيع أول 1437 هـ - 8 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1117471>

الباحة - عبدالرحمن الغامدي
دشن مدير شرطة منطقة الباحة العميد علي بن محمد آل هادي أمس الأول البرنامج الأول (الأمن وحقوق الإنسان)، وذلك ضمن البرامج التنقيبية التي تُعنى بزيادة الرصيد الثقافي والنظامي لرجال الأمن العام كل في مجال اختصاصه. وقد ألقى البرنامج الرائد سعيد المري مدير إدارة حقوق الإنسان بالإدارة العامة للشؤون القانونية بالأمن العام. وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة الباحة العقيد سعد صالح طراد أن هذا البرنامج يأتي بتوجيهات مدير الأمن العام الفريق عثمان بن ناصر المحرج القاضي بضرورة زيادة ثقافة منسوبي الأمن العام قانونياً وإثراء المخزون العلمي والقانوني باللوائح والأنظمة الإجرائية والجزائية وفق مشروع توعوي مقنن. وأشار إلى أن هناك برامج أخرى متنوعة سوف تلقى على منسوبي الأمن العام بالمنطقة لتحقيق الهدف الذي وجّه به مدير الأمن العام.



• نراهة" تتوعد بمحاسبة الأطباء الممارسين لمهام إدارية

بـ "الصحة"

المصدر: جريدة المدينة الاحد 30 ربيع أول 1437 هـ - 10 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/653456>

مكتب المدينة - المدينة
توعدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مؤخرًا وزارة الصحة بمتابعة الفنيين المكلفين بالقيام بالأعمال الإدارية داخل المستشفيات ومراكز الرعاية وفروع مديريات الصحة بكافة مناطق المملكة، وأشار تعميم مدير عام المتابعة بوزارة الصحة لكافة فروع مديرياتها في خطابين صادرين من نائب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يفصل بينهما ١١ شهرًا، بالتأكيد على عدم تكليف المشمولين بلائحة الوظائف الصحية للقيام بأعمال إدارية واعتبار مخالفة ذلك القرار الذي يتواكب مع توجه الوزارة الحديث بـ«المخالفة».
وحمل التعميم -الذي حصلت «المدينة» على نسخة منه- على اعتراف ضمني من قبل الوزارة بالنقص الحاد في كوادرها الصحية للخدمة في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية الذي انعكس سلبيًا على أدائها في تلك المرافق، حيث أوضح مدير عام المتابعة: «نظرًا لتوجه وزارة الصحة المتضمن الحرص على ممارسة كافة الكوادر الصحية لعملها الفني كل في مجال تخصصه ولما تعانيه المرافق الصحية التابعة للوزارة من النقص في كوادرها الصحية مما أثر سلبيًا على أدائها».
وشدد التعميم بلهجة حملت في مضمونها إخلاء المسؤولية حول ضرورة عدم تكليف الفنيين للقيام بأعمال إدارية لتجويد الخدمة في المرافق الصحية من تلك الكوادر للحاجة الماسة لها في العيادات والأقسام ومختلف الأقسام الطبية التي

تعاني من العجز في الأصل فضلاً عن تدهور مستوى القطاع الصحي نتيجة تكليفهم في مهام تهمش إمكانياتهم الطبية لخدمة المواطنين، واختتم التعميم بالتوجيه الذي تضمن اقتصار العمل الإداري بالوزارة والمديريات على الإداريين فقط. ويأتي التعميم بعد مرور حوالي شهرين من خضوع عدد من القيادات الصحية ومديري المستشفيات ومديري عدد من الإدارات بصحة المدينة المنورة للتحقيقات من قبل الجهات المختصة نتيجة تكليف ممارسين صحيين للقيام بأعمال إدارية في مواقع مختلفة وهو ما اعتبرته تلك الجهات مخالفات مالية وإدارية.



مواطن يركض 20 عاماً بالحاكم ولم تحسم قضيته

صك الملكية لم يحم أرضه من التعدي

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 ربيع أول 1437 هـ - 9 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/653291>

طالب الذبياني - مكة المكرمة
تنظر المحكمة العامة بمكة المكرمة في قضية مواطن تقدم إليها منذ عام 1435 هـ يدعي أن أرضه التي يمتلك صكا بها تعرضت للاختزال والتعدي عليها من قبل آخرين، وقد تقدم بشكوى إلى أمانة العاصمة المقدسة إلا أنها لم تحرك ساكناً. وتقع أرض المواطن محمد اللعبون في مخطط جنوب العزيزية بمساحة (2873) متراً مربعاً حسب ما دون في الصك الإلكتروني الصادر في 1-7-1435 هـ والمستند في إفراغ الأرض على الصك الصادر في 23-6-1401 هـ، وقد أفقده التعدي عليها أكثر من 400 متر مربع، مشيراً إلى أنه تقدم بشكوى إلى أمانة العاصمة المقدسة منذ عام 1417 هـ مطالباً بمنع التداخل الذي غير أطوال أضلاع أرضه وإعادة ما اختزل منها، ولكن لم يتفاعل معه أحد.
يقول اللعبون: صك أرضي لم يحمها من التعدي، مشيراً في تفاصيل قضيته إلى أن هذه الأرض انتقلت ملكيتها إليه في 19-2-1408 هـ بكامل مساحتها المذكورة في الصك، وفي عام 1417 هـ اعتدى على أرضي من الجهة الغربية أحد المجاورين، الأمر الذي غير طول الذراع الغربي من أرضي، فتقدمت بشكوى إلى أمانة العاصمة المقدسة إلا أن الأمانة لم توقف التعدي على أرضي واستمرت مطالباتي، وفي عام 1423 هـ اعتدى مجاور آخر على أرضي من الجهة الجنوبية واختزل طول الطلع الجنوبي من (67م) إلى (30م) وفتح شارع على أرضي وتقدمت بشكوى إلى بلدية العزيزية وتم تحويلي إلى أحد المكاتب الهندسية الذي أوضح أن هناك تداخلاً في الأراضي، وأمرت بلدية العزيزية بإيقاف التعدي والبناء ولكن لم يتوقف، ثم توجهت إلى الأمانة وطالبتها بإيقاف البناء ولكن لم يكن هناك استجابة.
من جانبها، أكدت أمانة العاصمة المقدسة في خطاب وجهته لوزارة الشؤون البلدية والقروية في الثامن من شهر محرم 1425 هـ، وحصلت «المدينة» على نسخة منه أن المواطن محمود اللعبون يمتلك قطعة الأرض رقم 1382 بالمخطط التنظيمي بجنوب العزيزية (العوالي)، ويوجد اختلاف في أبعاد وحدود ومساحة القطعة وصك المواطن لا ينطبق مع قرار التحديد الأصلي للقطعة.
وأشارت الأمانة في خطابها، إلى أن قطعة المواطن اللعبون بموجب الطبيعة تنطبق مع المخطط التنظيمي والمساحة بموجب الطبيعة تزيد على المساحة بموجب قرار التحديد بمقدار 693 متراً مربعاً وسيتم الرجوع لكتابة عدل للاستفسار عن التعديل.

30 % من مراجعي المستشفيات الحكومية غير راضين عن الخدمة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 28 ربيع أول 1437هـ - 8 يناير 2016م
<http://www.al-madina.com/node/653131>

عواض الخديدي - الطائف
كشف تقرير رسمي لوزارة الصحة عن أن حوالي 30% من المنومين، ومراجعي أقسام الطوارئ والعيادات الخارجية في غالبية المستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة غير راضين عن مستوى الخدمات المقدمة.
وأجرت الوزارة استبياناً شمل 165 ألف مراجع ومنوم من أجل قياس رضاهم عن الخدمات المختلفة التي تقدمها مستشفيات وزارة الصحة، وتم من خلال الاستبيانات قياس مستوى رضا المرضى في أقسام التنويم، وكذلك في الطوارئ، وفي العيادات الخارجية. وتذيلت صحة نجران القائمة بين 20 مديرية من مديريات الشؤون الصحية، بنسبة رضا وصلت إلى 71,4%، وتصدرت مديرية الشؤون الصحية بمنطقة عسير المديرية بنسبة رضا وصلت إلى 83,6%.



جوع • مضاي • والعجز الدولي المخيف

المصدر: جريدة الرياض الأحد 30 ربيع أول 1437هـ - 10 يناير 2016م
<http://www.alriyadh.com/1117440>

أيمن الحماد

مضاي هي ألم كبير وعار في جبين المجتمع الدولي العاجز أمام دكتاتور ونازي جديد لم تكف براميله المتفجرة أو أسلحته الكيماوية أو حصاره على المدن من خلع الشرعية الدولية عنه فعلاً وليس قولاً.
حوّل الجوع والحصار أهالي بلدة "مضاي" السورية لهياكل عظمية، فالناس هناك لا يعرفون عن مبادرة جنيف ولا مسار فيينا، ولا عن خطة "الفريق السوري" في البيت الأبيض شيئاً، إنما يسألون العالم الذي يكتفي بالشفقة عليهم بأن يرمي لهم بسلة غذاء، كما تُقذف بالقنابل بلدات ومدن سورية.
عجز المجتمع الدولي والدول الكبرى مرعب ومقلق، ومجلس الأمن يبعث على الخوف، فلا حل دون تأمين مصالح الدول الكبرى، ولا ضرر إن هلك في سبيل ذلك بضعة ألوف فوق من قضى نحبه خلال السنوات الخمس الماضية في سورية والذين يقدر عددهم بـ 250 ألف إنسان.
يبدو الحل في سورية يفتقد مرشداً صارماً فالبوصلية مفقودة بين البيت الأبيض والكرملين، والحل تائه في ممراتهما، ومن يدفع الثمن هو الشعب الذي لا حول له ولا قوة في هذا الصراع الأممي الذي يعطي سفاح سورية أمداً لبقائه حتى العام المقبل، والمضحك المبكي أن مصير "الأسد" غير معروف، وهذا يشي بخزي آخر لما يسمى بالمجتمع الدولي؛ ذلك أنهم يضعون أمام المجرم خيارات يصطفي منها ما يشاء بين الإقامة في طهران، أو موسكو، بينما يقول المنطق والتاريخ إن مآل هذا المجرم يقرره شعبه.

يذهب النظام السوري في تماديه بعد مجزرة الغوطة والتي كانت نقطة اختبار لأخلاقيات الأسرة الدولية التي وضعت مصير الشعوب بين يدي خمس دول، بينما يخبرنا مسار الأحداث أننا بصدد شغور كرسي القرار الدولي الذي تمثله واشنطن التي يريد سيدها أن يرحل دون أن يغلق هذا الملف.

إن تخاذل الأمم تجاه مضايبا إنما يقود الناس إلى سلوك طريق الحقد، ويروج للكرهية، ويدفع باتجاه التطرف، ولن يكون نسيان تلك النظرة في عيون الأطفال الجائعين أو تلك الجثث التي لن يجد الدود فيها ما يقتات عليه، سهلاً في نفوس شرفاء العالم بل صعباً في زمن أصبح الانسان العربي رقماً في لعبة الأمم.



مكافحة الفساد .. مسؤولية تضامنية !!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 30 ربيع اول 1437 هـ - 10 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/653501>

سمر الحيسوني

«مدلع» كلمة أشعلت مواقع التواصل الاجتماعي وحركت الشعب السعودي بقوة ليدافع عن نفسه. هل كانت الجهات الرقابية تنتظر زلة لسان وخطأ يصدر من شخص لتقوم بعملها؟ هل تنتظر تلك الجهات الرقابية لرد الفساد ومنع التعديات على مقدرات وطن وحقوق المواطنين التي تسلب وتنهب من قبل بعض من لديهم نفوذ وسلطة المال لخطأ يصدر منهم؟ فما حدث له أبعاد أخرى وكان الله أراد أن تكون هذه الكلمة سبباً في حراك الجهات الرقابية لمكافحة الفساد الذي تم السكوت عليه مدة طويلة من الزمن. مكافحة الفساد تحتاج لتضافر الجهود من الجميع سواء من مسؤولين وجهات حكومية ومواطنين.

فواجبنا اليوم ليس تصيد الأخطاء والبحث عن التعديات والتشفي والانتقام الشخصي لأن القضية ليست قضية أشخاص، ولا يمكن أن نحمل الخطأ لشخص واحد ولكن الخطأ الأكبر يكمن في العمل الرقابي ومكافحة الفساد، وقد فتحت مكافحة الفساد أبوابها لكل مواطن. فيجب علينا التعبير عن حننا للوطن بشكل عملي سواء من مسؤولين أو مراقبين أو موظفين كلاً يقوم بواجبه الذي كلف به بأمانة وإخلاص وتفان لخدمة البلد ولقطع دابر الفساد ووضع حد لكل من استهان بحقوق الوطن والمواطنين، وأخص بذلك شركات المقاولات المنفذة للمشاريع العامة فجميع عقود الانشاء تتضمن بنداً مهماً وهو إزالة المخلفات بعد الانتهاء من المشروع، ولكن للأسف ما نلاحظه بعد كل مشروع ترك جزء من المخلفات يفسد المنظر الجمالي للمشروع إما أن تترك بين الأرصفة أو على جوانب الطرقات بدلاً من التشجير والاهتمام بالشكل الجمالي في نهاية المشروع. فأين الرقابة على هذا التصرف؟ وهذا السؤال موجه للجهات المعنية على الرقابة وتسلم المشاريع من الشركات المنفذة.

فالفساد لا يكثر إلا بتوفر العوامل الثلاثة الرئيسية لذلك وهي فئة فاسدة وفئة مساندة وفئة تسكت عن الفساد مع علمها التام به وهي أسوأ الفئات. فالمبادرة للتعبير عن حب الوطن والولاء بشكل عملي حتى وإن وصلنا لهدفنا ببطء خير من عدم التحرك أو التوقف فلا نصل إليه أبداً.

حقوق الإنسان في العالم



منع إدخال المساعدات الإنسانية والأغذية والسكان ما زالوا يموتون جوعاً

"مضايا".. استمرار الأوضاع المأساوية والحصار الخانق الذي تفرضه قوات الأسد

المصدر: جريدة سبق الأحد 30 ربيع أول 1437 هـ - 10 يناير 2016م

<https://sabq.org>

تعيش بلدة مضايا أوضاعاً مأساوية في ظل الحصار الخانق الذي تفرضه قوات نظام الأسد وسط إغلاق تام لكافة المعابر المؤدية إلى البلدة، ومنع إدخال المساعدات الإنسانية، والأغذية للسكان الذين يموتون جوعاً. ويرزح سكان مضايا البالغ عددهم نحو 40 ألف شخص نصفهم من الأطفال، والمسنين تحت وطأة الحصار منذ شهر يوليو الماضي. وضجت مواقع التواصل الاجتماعي إثر نشر صور كثيرة تظهر المأساة التي يعيشها سكان البلدة، وأحوالهم المزرية، وبحثهم الدائم على ما يسد رمق أطفالهم، ويبقيهم على قيد الحياة. وذكرت مصادر المعارضة السورية أن 13 شخصاً حاولوا الهرب من البلدة أمس بحثاً عن الطعام فقتلوا بعد أن داسوا على ألغام زرعتها قوات نظام الأسد أو برصاص القناصة، وحملت المصادر قوات النظام المسؤولية الكاملة عن مقتل هؤلاء، ومنع دخول المساعدات إلى البلدة. وكانت منظمة "أطباء بلا حدود" قد أعلنت في بيان لها أمس أن 33 من المرضى بما فيهم ستة أطفال لقوا حتفهم بسبب الجوع في أحد المراكز التي تشرف عليها المنظمة. من جهة أخرى خرجت تظاهرات عدة في مناطق سورية مختلفة أبرزها بلدة ببيلا في ريف دمشق، وفي حي الوعر المحاصر بمدينة حمص طالبت بفك الحصار عن مضايا، وفتح الطرقات وإدخال المساعدات الإغاثية لأهل البلدة. وتتعرض عدة قرى وبلدات سورية منها مضايا، ومعظمية الشام لحصار خانق أدى إلى حدوث حالات وفاة بينهم أطفال وكبار في السن جراء الجوع، ونقص الغذاء، والدواء الأمر الذي أحدث ردود فعل محلية، وعربية ودولية مستنكرة لسياسة التجويع والحصار التي تمارسها قوات النظام وحلفاؤها بحق المدنيين العزل.



كاريكاتير



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد
30 ربيع أول 1437 هـ - 10 يناير
2016م

https://www.aleqt.com/2016/01/10/article_1020508.html



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الأحد
30 ربيع أول 1437 هـ - 10 يناير
2016م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6885>